تعميم النمط في النحو العربي

دراسة في منهج التقعيد

أبو أوس إبراهيم الشمسان
جامعة الملك سعود- الرياض

قد تتجلى الظاهرة اللغوية في جملة من الأنماط التي يقتضي النظر الوصفي أن تكون متناظرة، غير أن جمهرة النحويين نزعوا إلى جعل نمط من هذه الأنماط نمطًا رئيسيًّا، وأما بقية الأنماط فردت إليه بكيفية من الكيفيات التي عمادها التقدير والنيابة. ومن أمثلة هذا الاتجاه في منهج التقعيد عندهم ما قرره سيبويه في العلامة الإعرابية إذ جعلها الحركات القصيرة (الضمة، والفتحة، والكسرة) وكذلك (السكون)، وهي قد تظهر على بعض الألفاظ وقد لا تظهر؛ فيقدرها على حرف الإعراب تقديرًا، وقد يظهر بعضها فيكون تعليل تخلفها بثقل أو تعذر ويصار إلى تقديرها أي افتراض وجودها. وما صنيع سيبويه في نظره إلى العلامة الإعرابية سوى سعيٍ منه إلى تعميم هذا النمط من العلامة، على أن غيره من النحويين تعددت عندهم علامة الإعراب، كالإعراب بالحروف في التثنية وجمع السلامة والأسماء الستة وهي مما يقدر سيبويه العلامة فيها.

ويسعى هذا البحث إلى الوقوف على الظواهر النحوية بمعناها العام الشامل للدرس النحوي والصرفي ليرصد الأمثلة البارزة لتلك الظواهر التي عمم فيها نمط من الأنماط، فكانت أحكام هذا النمط هي المعيار الذي ينطلق منه في التقعيد وتحليل التراكيب. وسيعمد البحث إلى قراءة ناقدة لمنجزات النحويين في هذا الميدان بغية الوصول إلى تفسير علمي أدنى إلى طبيعة اللغة، فيه سهولة التناول وفيه إقناع للعقل.

وليس تعميم النمط من حيث هو فكرة أمرًا مدفوعًا؛ إذ هو من طبيعة التفكير الإنساني بعامة، بل قد تكون له منافعه التصنيفية، حيث تزوى المتشابهات في إطار عام يسهل استيعابها، ولكن التعميم قد يهب شيئًا من العنت في الأحكام وتضييق الواسع. ولذلك يعد هذا البحث وصفًا لمنهج من مناهج التفكير النحوي ونقدًا لجزئيات ما كان نتاجًا لهذا المنهج سعيًا إلى إعادة بناء النحو العربي، وفي المقابل الاستفادة من تعميم النمط في ظواهر أخرى حقها أن تكون في إطار واحد كالنظر إلى الفاعل وتعميم المصطلح المطلق عليه بغض الطرف عن العلامة الإعرابية الظاهرة عليه، وكتعميم تصنيف الحرف على الرغم من تعدد عمله الظاهر. ولما كان الموضوع متناثرًا في ثنايا الأبواب النحوية فإنه سيكتفى بأبرز الظواهر الدالة على ذلك.

النمطية في التفكير الإنساني

يكاد يكون السعي نحو تنميط ألوان النشاط الإنساني أمرًا من أبرز صفات تفكيره الجمعي، إذ تجد المجتمعات الإنسانية في بيآتها المختلفة تكاد تتشابه في ألوان نشاطها وأضرب تدبيرها مستلزمات حياتها على ما بينها من تفاوت

في الحضارة والمدنية ، وما تقتضيه بيآتها من خصوصية ، فإنك إن نظرت إلى ما يتخذه الإنسان من مسكن تجده مؤلفًا من وحدات تكاد تتكرر في كل البيئات فثم مكان للنوم ومكان للمعيشة ومكان للاستقبال ، وإذا نظرت في شكل المساكن كما كشفت عنها البحوث التاريخية والكشوف الآثارية رأيت أنه كذلك ، فالنمطية العامة في المسكن ظاهرة في بعدين أفقي حاضر ورأسي غابر. ويتعدى النزوع نحو تعميم النمط أشكالَ النشاط الحيوي إلى ما هو أعمق من ذلك مما يتصل بالتفكير بعامة ، وبما يتعلق بمعالجة علومه وآدابه.

وهذه القضية مدركة معروفة عند علماء العربية وغيرهم من الأمم التي سبقتهم، وليس من همّنا استقصاء ذلك ولا التفصيل فيه، ولذلك سأكتفي بما يمثل نموذجًا من إدراك أسلافنا لهذا فأنقل نصّا لأحد علماء النحو وهو الزجاجي قال: "قد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه، ونحو يطّرد فيه، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ناقضًا للباب كما مثلنا ذلك فيما تقدم، وذلك موجود في سائر العلوم، حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق: الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها، وكما يقال: من سرق من حرز قطع، وقد نجد القطع ساقطًا عن بعضهم، ولهذا نظائر كثيرة، فكذلك حكم الإعراب حروفًا"(١).

١-تعميم نمط العلامة الإعرابية

عدد سيبويه العلامات الإعرابية ، وهو يسميها مجاري أواخر الكلم ، وهي : "النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف" .

وهذه العلامات أربع منها للمعرب وأربع للمبني ، قال : "إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك حرف الإعراب"(٢). فالنصب والجر والرفع والجزم فهو حكم للمعرب وما ظهر من حركة على آخر حروفه هو علامة إعرابه ، وهذا الحرف حرف الإعراب ، وأما الفتح والكسر والضم والوقف فهو حكم للمبني الذي لا تتغير حركته لأنها جزء من بنية الكلمة.

١/١ نهاية الألفاظ من حيث الحركة:

ينتهي اللفظ بأنماط من النهايات :

١- إحدى ثلاث حركات وتنوين (جاء زيدٌ ، رأيت زيدًا ، مررت بزيدٍ)
٢- إحدى ثلاث حركات بلا تنوين(لم يدعُ صديقه ، ولم يمشِ وحده ، ولم يسعَ غيره)

---

(١) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،تحقيق: مازن المبارك (ط٢، دار النفائس/ بيروت، ١٩٧٣م) ص٧٢-٧٣.

(٢) أبو بشر عمر بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون(الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة) ١: ٢-٣.

٣- إحدى حركتين مع تنوين (جاءت طالباتٌ، رأيت طالباتٍ، مررت بطالباتٍ)
(جاء قاضٍ، مررت بقاضٍ، رأيت قاضيًا)

٤- إحدى حركتين بلا تنوين (جاءت فاطمةُ، رأيت فاطمةَ، مررت بفاطمةَ)
(جاءت الطالباتُ، رأيت الطالباتِ، مررت بالطالباتِ).

٤- حركة مع تنوين (جاء فتًى، رأيت فتًى، مررت بفتًى)

٥- حرف مد أو حركة (جاء القاضي، مررت بالقاضي، رأيت القاضيَ)
(الطفل الصحيح يحبو ثم يمشي، ثم يسعى، وأما المشلول فلن يحبوَ ولن يمشيَ)

٦- بحرف مدّ (جاء الفتى، رأيت الفتى، مررت بالفتى).

٧- حركة (جاء سيبويهِ أمسِ، رأيت سيبويهِ أمسِ، مررت بسيبويهِ أمسِ)

٨- بسكون أو مد(جاء محمدْ، مررت بمحمدْ، رأيت محمدا)[عند الوقف]

٩- إحدى حركتين أو سكون (زيد يذهبُ، زيد لن يذهبَ، زيد لم يذهبْ)

وقد جعل النمط الأول معياريًا عممت حالته على بقية الأنماط، إذ لم تقبل تلك الأنماط على أنها تنوعات واختلافات بل جرت محاولة إعادتها إلى النمط وبيان علة اختلافها. وأما ما يلازم حركة قصيرة واحدة أو كان بلا حركة باطراد فوصف بأنه مبني، في مقابل ما تتعدد علامته الإعرابية الذي وصف بأنه معرب، وسنبين هذا بذكر الكيفيات الإعرابية التي يظهر بها كيف يعد المختلف عن النمط فرعًا فيعاد الفرع إلى أصله.

٢/١ إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

ينتهي المثنى المرفوع بألف ونون والمنصوب والمجرور بياء ونون. وينتهي جمع المذكر السالم المرفوع بواو ونون والمنصوب والمجرور بياء ونون. وهذا التغير المرتبط بالإعراب لا يعد عند سيبويه علامة إعراب؛ لأنه أراد تعميم نمط العلامة الإعرابية وهي الحركة. قال المبرد: "فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب"(٣)، قال الأعلم: "واعلم أن الألف والياء في التثنية والياء والواو في الجمع عند أكثر شارحي كتاب سيبويه من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والألف من قفا"(٤). وقول الأعلم "عند أكثر شارحي كتاب سيبويه" احتراز دقيق منه إذ النحويون اختلفوا في فهم نص سيبويه؛ ولذلك اختلفوا في هذه العلل أعلامات إعراب هي أم أحرف إعراب، قال ابن جني: "واختلف الناس من الفريقين في هذه الألف ما هي من الكلمة، فقال سيبويه هي حرف

---

(٣) أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة، ١٩٩٤م) ٢: ١٥١.

(٤) أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان (ط١،معهد المخطوطات العربية/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م) ١: ١٢٠.

الإعراب"(٥). وأشار ابن الأنباري إلى اختلافهم فقال: "فإن قيل فما حرف الإعراب في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب"(٦). ومعنى ذلك أن ليس في المثنى والمجموع علامة ظاهرة للإعراب وما يظهر هو حرف الإعراب. ويؤكد الصفار أنهما لا يدخلان تحت المجاري "فلو أراد دخول هذا تحتها لقال: وهي عشرة أو أكثر على ما يتعدد"(٧). أما الزيادة في المثنى والمجموع فعدها سيبويه حرف إعراب(٨). وهو كما يبين الصفار الحرف الذي يحله الإعراب لا حركة الإعراب نفسها(٩).

أفيكون الاسم بلا علامة؟ كلا فنمط الأسماء المعمم هو ما ينتهي بعلامة إعرابية. ولذلك تقدر الحركة تقديرًا، وهذا ما يعبر عنه الأعلم بجلاء في قوله: "فإن قال قائل: هل في هذه الحروف حركة في النيّة، فالجواب أنّ فيها حركةً مقدرةً وإنْ لم ينطق بها استثقالا لها كما تكون في عصا وقفا حركة منوية، من قبل أن هذه الحروف لمّا دلت على تمام معنى الكلمة في ذاتها وأشبهن ألف حبلى وقفا جَرين مجراها في نيّة الحركة إذْ لا موجب للبناء"(١٠).

تذكر كتب النحو مذاهب مختلفة في إعراب المثنى وجمع السلامة وكلها تحاول على اختلافها إعادة المختلف إلى النمط الأساسي. فمنها مذهب ثعلب أن الأحرف بدل من الحركات، فالألف في (زيدان) مثلا بدل من ضمتين كأنه قال: زيدٌ وزيدٌ(١١). ومنها أنها علامات إعراب نابت عن الحركات، ومنها أنها أحرف إعراب وقدرت فيها العلامات وهذا مذهب سيبويه. ومنها أنها أحرف إعراب والانقلاب فيها هو علامة الإعراب وهذا مذهب الجرمي(١٢). وينسب إلى الأخفش والمبرد والمازني القول بأن هذه الأحرف ليست بأحرف إعراب ولا هي علامات إعراب وإنما هي دلائل على الإعراب(١٣).

ولكنا عند التأمل يمكننا القول إن علامات المثنى والجمع حركات، فهذه الحروف ما هي إلا مطل للحركات القصيرة، ونتيجة للمطل تكوّنَ مقطع طويل مقفل آخر الكلمة وهذا ثقيل، فجرى تحريك النون بحركة قصيرة

---

(٥) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي (ط١، دار القلم/ دمشق، ١٩٨٥م)٢: ٦٩٥.

(٦) أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق:محمد بهجة البيطار(مطبعة الترقي/دمشق، ١٩٥٧)١: ٦٧، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد(ط٤، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٦١م) ١: ٣٣.

(٧) أبوالفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق:معيض مساعد العوفي (ط١،دار المآثر/ المدينة المنورة، ١٩٩٨م)١: ٢٩٤.

(٨) سيبويه، الكتاب، ١: ١٧.

(٩) الصفار، شرح الكتاب، ١: ٢٩٥.

(١٠) الأعلم الشنتمري، النكت، ١: ١٢١.

(١١) الزجاجي، الإيضاح، ١: ٢٩٧.

(١٢) المبرد، المقتضب، ٢: ١٥٣.

(١٣) المبرد، المقتضب، ٢: ١٥٤. وانظر: الصفار، شرح الكتاب، ١: ٢٩٩-٣٠٠.

لتكوين مقطع جديد ليصير المقطع السابق مفتوحًا ، (وبتعبير القدماء اجتمع ساكنان فتخلص من اجتماعهما بتحريك الثاني) ، وصار الجمع في حالة الرفع على هذا النحو :

ع ـَ م ر ـُ ن > ع ـَ م ر ـُ ـُ ن> ع ـَ م ر ـُ ـُ ن ـَ=**عَمْرونَ**

أما في حالة الجر فعلى هذا النحو :

ع ـَ م ر ـِ ن > ع ـَ م ر ـِ ـِ ن> ع ـَ م ر ـِ ـِ ن ـَ=**عَمْرينَ**

وجعلت هذه الصورة مشتركة للمجرور والمنصوب ثم عممتها اللهجات في عصرنا الحاضر لكل الحالات ، ولم تمطل الفتحة لأنها جعلت علامة للمثنى.

ع ـَ م ر ـَ ن > ع ـَ م ر ـَ ـَ ن> ع ـَ م ر ـَ ـَ ن ـِ=**عَمْرانِ**

ويلاحظ أن النون حركت بالكسرة تجنبًا للتماثل بين الحركتين الفتحة الطويلة وفتحة النون فصير إلى الكسر ، وهذا نجده في الفعل (يذهبان) وفي ما جمع بألف وتاء (مسلماتٍ).

وإنما خصصت الفتحة الطويلة لحالة رفع المثنى لأن الضمة الطويلة استعملت في الجمع.

وأما في حالتي الجر والنصب فقد أقحمت ياء بعد الفتحة الطويلة فتكون مقطع طويل مقفل فقصر بتحويل الفتحة القصيرة إلى طويلة ، هكذا :

ع ـَ م ر ـَ ن > ع ـَ م ر ـَ ـَ ن ـِ > ع ـَ م ر ـَ ـَ ي ن ـِ> ع ـَ م ر ـَ ي ن ـِ =**عَمْرَينِ**

٣/١ إعراب الأسماء الستة

يذهب ابن يعيش إلى أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها. لأن الحركات أخف وتؤدي الغرض بلا تكلف ثقل ، ولذلك كثرت دون غيرها مما أعرب به ، وقدر غيرها بها(١٤).

قال ابن يعيش : "وقد اختلفوا في هذه الحروف :

١- فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها مقدر ، كما يقدر في الأسماء المقصورة ؛ وإنما قلبت في النصب والجرّ للدلالة على الإعراب المقدر فيها"(١٥). وبهذا قال الأخفش في أحد قوليه(١٦).

٢- ذهب الأخفش إلى أن الأحرف ليست أحرف إعراب بل دلائل إعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع وليست بلام الاسم(١٧).

٣- "وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنْزلة الإعراب"(١٨).

---

(١٤) أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش،شرح المفصل للزمخشري(ط١، دار الطباعة المنيرية/ القاهرة، د.ت.) ١: ٥١.

(١٥) ابن يعيش،شرح المفصل، ١: ٥٢.

(١٦) الأنباري، الإنصاف، ١: ١٧.

(١٧) الأنباري، الإنصاف، ١: ١٧.

٤- "وذهب الزيادي إلى أنها أنفسَها إعراب"(١٩). وهو مذهب قطرب والزجاجي، وهشام الضرير(٢٠).

٥- "وكان عليّ بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات، وأن هذه الحروف، أعني: الواو والألف والياء، لامات؛ فإذا قلت (هذا أخوك) فأصله(أَخَوُكَ)، وقدمت الحركة على الحرف"(٢١).

٦- "وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين، بالحروف والحركات التي قبلها؛ فإذا قلت (هذا أخوك) فهو مرفوع، والواو علامة الرفع، والضمة التي قبلها"(٢٢).

٧- "وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات، وأن الباء في (أبيك) حرف الإعراب... وهذه الحروف، أعني الواو، والألف، والياء، إشباع حدث عن الحركات"(٢٣).

٨)وذهب الفارسي إلى أن الحروف حروف إعراب ودلائل إعراب(٢٤)، وذهب إلى أن هذا ما يفهم من مذهب سيبويه(٢٥).

والذي نلاحظه أن أكثر الأقوال حاولت الإبقاء على الحركات علامة لإعراب هذه الأسماء ظاهرة أو مقدرة، وأما من ذهب إلى كونها علامات إعراب فهي عنده فرع على الحركات كما صرح بذلك ابن يعيش، وهذا يكشف لنا نزعة نحو تعميم نمط الإعراب بالحركة.

وأما قول المازني فهو قول جيد في نظري لا يحتاج إلا إلى قليل من التعديل وهو القول بأن الحركات القصيرة مطلت أو أشبعت فصارت حركات طويلة، ولعل هذا ما عبر عنه السهيلي في قوله: "فمكنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد فصارت حروف مد ولين في الإضافة. وقد تقدم أن الحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد، فالضمة إذًا التي هي علامة الرفع في قولك أخ هي بعينها علامة الرفع في (أخوك)، إلا أن الصوت بها

---

(١٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٥٢.

(١٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٥٢.

(٢٠) ابن أم قاسم بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان(ط١، دار الفكر العربي/ القاهرة، ٢٠٠١م) ١: ٣١٤.

(٢١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٥٢.

(٢٢) ابن يعيش ١: ٥٢، وانظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ١٧.

(٢٣) ابن يعيش ١: ٥٢، وانظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ١٧.

(٢٤) أبوالبقاء عبدالله بن الحسين الضرير العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد البجاوي(ط١، عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٧٦م) ١٩٦.

(٢٥) أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي (ط١، ١٩٩٠م) ١: ٢٦.

مدّ ليتمموا اللفظ كما تمموا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حذف من الكلمة رأسًا"(٢٦).

وهذه كتابة صوتية شارحة قول السهيلي:

أَـ بـُ ن+ كـَ > أَـ بـُـُ كـَ = أبوكَ

أَـ بـَ ن+ كـَ > أَـ بـَـَ كـَ = أباكَ

أَـ بـِ ن+ كـَ > أَـ بـِـِ كـَ =أبيكَ

فالفرق بين حركة المضاف وغير المضاف هو نوع الحركة (طويلة/قصيرة).

وبهذا ندرك أن العلامات في الأسماء الستة أو المثنى والجمع هي حركات وإنما الاختلاف في الكمية الصوتية، وهذا أقرب إلى تعميم النمط في علامات الإعراب من عدها أحرفًا نائبة عن الحركات.

١/٤إعراب ما جمع بألف وتاء

وقد يطلق عليه تغليبًا جمع المؤنث السالم لأنه هو الأصل فيه، وأما ما جمع من غير المؤنث فمعامل معاملته.

وجمع المؤنث السالم نشأ من مفرده بمطل الفتحة السابقة لتاء التأنيث:

شجرة> شجراتٌ

شَـ جَـ رَـ تـُ ن> شَـ جَـ رَـَ تـُ ن = شجراتٌ

ولأن الممطول ما قبل التاء لا حركة الإعراب السابقة على التنوين بقي هذا الجمع معربًا بالحركات.

والجمع بهذه الكيفية هو الأصل ثم صير إلى تعميم هذه الزيادة (ات) فألصقت بألفاظ لا تنتهي بتاء التأنيث لفظًا، مثل: (هند)، العلم على المرأة، إذ تجمع على هندات، ومثل صمّام على (صمّامات)، ورجال على رجالات.

ويلاحظ أن هذا الجمع يحرك في حالتي الجر والنصب بالكسرة، وقيل في تفسير ذلك إن الكسرة نابت عن الفتحة، وهذا القول منطلق من اهتمام النحويين بتعميم العلامة الإعرابية، فهذا الجمع معرب بالكسرة أصالة في حالة الجر، وهو معرب بالكسرة نيابة في حالة النصب.

---

(٢٦) أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض (ط١، المكتبة العلمية/ بيروت، ١٩٩٢م) ص٧٨.

جاء في حاشية الصبان قول الأشموني: "وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره"(٢٧). وإمعانًا في تعميم ظاهرة إعراب المنصوب بالفتحة "جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا"(٢٨).

والحقيقة أن القضية صوتية بحتة، وليس تحريك المنصوب بالكسرة لنيابتها أو حملا له على جمع المذكر السالم، بل هو طلب للتخفيف؛ إذ هو ما جعلهم يعمدون إلى المخالفة بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة (الألف):

ش ـَ ج ـَ ر ـَ ـَ ت ـَ ن> ش ـَ ج ـَ ر ـَ ـَ ت ـِ ن = شجراتٍ

وتحدث هذه المخالفة في حركة النون من المثنى (شجرتانِ)، أو النون من فعل الاثنين (يتشاجرانِ) أو المؤكد بالنون (لتذهبانِّ/ لتذهبنانِّ).

فما جمع بألف وتاء إذن منصوب بالفتحة وإنما عدل إلى الكسرة للمخالفة.

٥/١ إعراب الأفعال الخمسة

المشهور أن أحرف العلة المتصلة بآخر الأفعال الخمسة هي ضمائر فاعلة لتلك الأفعال، وأما النون بعدها فعلامة الرفع التي تنوب عن الضمة، والقول بالنيابة هو التفات إلى تعميم نمطية العلامة الإعرابية فعلامة رفع المضارع الضمة فإن جاء غيرها فعلى سبيل النيابة، وفي هذا القول على شهرته إشكال مجيء علامة رفع الفعل مفصولة عن الفعل باسم هو الضمير المتصل. على أن الأدنى إلى تحقيق النمط هو ملاحظة التوافق بين الأسماء والأفعال في النهايات (ذاهبان/يذهبان، ذاهبون/يذهبون)، وقد لفت هذا التماثل ذهن السهيلي الذي نراه يقول: "فالنون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال وجمعها، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها- أعني علامة الإضمار- هي أصل(٢٩) لحروف المد في تثنية الأسماء وجمعها، التي هي علامات إعراب، أو حروف إعراب"(٣٠). ومن أجل هذا لا يرى السهيلي ثبات النون وحذفها علامة إعراب للأفعال الخمسة(٣١)، ويعيد لها نمطية العلامة ولكن بالتقدير فالعلامات مقدرة على حرف الإعراب من الفعل وهو الباء في يذهبان. ويعلل ذهاب التنوين جزمًا ونصبًا بزوال شبه الأفعال بالأسماء(٣٢).

---

(٢٧) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، د.ت.) ١: ١٦٢.

(٢٨) الصبان، حاشيته، ١: ١٦٢.

(٢٩) هكذا في النص المحقق ولعل الصواب: فرع.

(٣٠) السهيلي، نتائج الفكر، ٨٤.

(٣١) السهيلي، نتائج الفكر، ص٨٦.

(٣٢) السهيلي، نتائج الفكر، ٨٥.

إذن ما يسمى بالضمائر أو علامات المطابقة مستفادة من علامات الإعراب فالواو في (يذهبون) هي الضمة الطويلة في مثل (ذاهبون)، والألف في (يذهبان) هي الفتحة الطويلة في (ذاهبان)(٣٣)، فالألف والواو حرفا مطابقة، قال ابن يعيش: "وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في قاما والواو في قاموا حرفان يدلان على الفاعلَين والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنك إذا قلت زيد قام ففي قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة فإذا ثني أو جمع فالضمير أيضًا في النية غير أن له علامة"(٣٤). ومن أجل ذلك كان الأصل يذهبان الرجلان، ويذهبون الرجال، وهي اللغة التي سميت بلغة أكلوني البراغيث وهي لغة استعملت في القرآن والشعر وهي لغة نسبت إلى طيئ وأزد شنوءة(٣٥)، وما زالت على ألسنة العامة اليوم.

وأما الياء في (تذهبين) فهي العلة الباقية التي رأيناها استعملت علامة للجر في الجمع، وهي هنا علامة تأنيث وهذه العلامة مستعملة في اللغات السامية كسرة طويلة أو كسرة قصيرة(٣٦)، وتظهر هذه الكسرة الطويلة في نص ذكره سيبويه، قال: "وحدثني الخليل أن ناسًا يقولون (ضربْتيهِ) فيلحقون الياء، وهذه قليلة"(٣٧). وهذه القليلة هي اللغة الشائعة المتصلة على ألسنة العامة اليوم. والمشهور أن ياء المخاطبة ضمير؛ ولكنها "عند الأخفش وكثير من النحويين حرف دال على التأنيث بمنزلة التاء في قامت والفاعل ضمير مستكن كما كان كذلك مع المذكر في اضرب"(٣٨).

وأما النون فهي نون التنوين ولكنها في الفعل ليست للتنوين. وللفعل في هذا الوضع حالتان: حالة الرفع ودليلها ثبات النون، والحالة الأخرى غير الرفع ودلالته ذهاب النون، وإنما يستدل على نصبه أو جزمه من العامل قبله، وحالة ذهاب النون تشبه حالة إضافة الجمع والمثنى فكما تحذف النون عند تضام الاسم مع اسم آخر في المركب الإضافي نجد الفعل عند تضامه مع أحرف النصب والجزم تحذف نونه. وقول النحويين بنيابة النون عن الحركة تعميم لكون الحركة علامة الرفع. وعلى الرغم من أن النون لم تباشر الفعل يمكن القول إن ثبات النون وزوالها نظير للعلامة الحركة لا نائب عنها.

---

(٣٣) انظر: محمد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية(دار المعارف/القاهرة، ١٩٨٠م) ص٥١.

(٣٤) ابن يعيش،شرح المفصل، ٣: ٨٨.

(٣٥) بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد،تحقيق:محمد كامل بركات(جامعة الملك عبدالعزيز/جدة، ١٩٨٠م) ١: ٣٩٤.

(٣٦) جبر، الضمائر، ص٥٣.

(٣٧) سيبويه، الكتاب، ٤:

(٣٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٩١.

٦/١ تخلف العلامة الإعرابية

يمكن أن نعد تخلف العلامة الإعرابية من أكثر مظاهر تعميم النمط في نحو العربية، وكنا أشرنا سابقًا إلى الإمكانات الحركية للفظ، وكان الغرض التنبيه إلى أن بعض الألفاظ لا ينتهي بعلامة إعرابية. وإن كان ما ينتهي بعلامة إعرابية يوصف بأن إعرابه ظاهر فإن ما تتخلف العلامة الإعرابية منه جعل في ثلاثة أشكال، أما أحدها فهو ما تقدر على حرف الإعراب العلامة كما في الاسم المقصور أو المنقوص المنون غير المنصوب، أو ما أضيف إلى ياء المتكلم، والحجة في افتراضها أن مانعًا صوتيًّا منع ظهورها. وأما الثاني فزعم أن المانع من ظهور العلامة هو أن اللفظ محكي بحركته فاشتغل محل الإعراب بها، أما الشكل الثالث فليس مستحقًّا للعلامة الإعرابية لأنه مبني كالضمائر، أو لأنه غير مبني ولا معرب وهو الجملة وشبهها.

٦/١-١ الإعراب التقديري

وهو ما تخلفت العلامة الإعرابية عن لفظه في شكله الظاهر ويكون هذا في الاسم المقصور، وفي الاسم المنقوص مرفوعًا ومجرورًا، وفي المضاف إلى ياء المتكلم.

٦/١-١_١ إعراب ما انتهى بألف

الاسم المقصور ما انتهى بألف تلازمه في كل مواقعه الإعرابية، ومن الأفعال الناقصة ما ينتهي بألف أيضًا، وبسبب هذه الألف ذهب النحويون إلى تقدير العلامة الإعرابية على هذه الألف التي هي عندهم حرف إعراب كالدال من (يزيد)، والنحويون حين يعمدون إلى ذلك إنما يعممون ظاهر العلامة الإعرابية؛ فهي إن تظهر مع حرف الإعراب الصحيح فإن الضمة أو الكسرة تقدر فوق الياء من مثل (الجاري)، وتقدر كل الحركات إن كان حرف الإعراب ألفًا كما في (يَلقى الفتى الأفعى بالعصا)، وبهذا عممت القاعدة وهي ارتباط الوظيفة الإعرابية بالعلامة ظاهرة أو مقدرة. وأما المحدثون فمنهم الوصفيون الذين دعوا إلى إهمال الإعراب التقديري كما فعل تمام حسان وتلامذته، لأن العلامة عنده قرينة لفظية(٣٩). ويلخص محمد حماسة عبداللطيف هذا في قوله: "وعلى ذلك، لا حاجة إلى تقدير العلامة الإعرابية في الأسماء المقصورة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك الإعراب المحلي في المبنيات والجمل التي تنقل للقيام بوظيفة اسم مفرد، لأن المعنى النحوي قد حدد بوساطة القرائن الأخرى"(٤٠). والحق أنّ إهمال أمر العلامة فيه تيسير يناسب النحو التعليمي لا النحو العلمي، ومن أجل ذلك أرى القدماء محقين في افتراضهم تعميم نمط العلامة الإعرابية؛ غير أني

---

(٣٩) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٧٣م) ص١٨٥، وانظر كتابه: البيان في روائع القرآن(عالم الكتب/القاهرة،١٩٩٣م) ص٢٠٠ .

(٤٠) محمد حماسة عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث(دار غريب/ القاهرة، ١٩٦٤م)، ص٢٩٠.

أخالفهم في تخيلها على الألف أو تقديرها عليه، وأرى العلامة قد حذفت مع حرف الإعراب؛ وذلك أن هذا الألف الذي ينتهي به اللفظ ليس حرف الإعراب بل خلف منه، وأما حرف الإعراب فقد حذف ونتج عن حذفه مطل للفتحة كان من نتيجتها هذا الألف، ولعل الكتابة الصوتية الآتية توضح المراد: عصوٌ> عصًا

ع ـَ ص ـَ و ـُ ن > ع ـَ ص ـَ ∅ ن> ع ـَ ص ـَ ـَ ن> ع ـَ ص ـَ ن

ومثله ما انتهى بألف زائدة فهذا الألف في أصله حسب داود عبده همزة(٤١). ومثال ذلك (حبلى) فأصله (حبلأ). ولكن الهمزة تحذف ويعوض عنها بالفتحة السابقة عليها:

ح ـُ ب ل ـَ ء ـُ > ح ـُ ب ل ـَ ∅ > ح ـُ ب ل ـَ ـَ = حُبْلَى.

وكذلك الأمر في الفعل الناقص المنتهي بألف، تحذف ياؤه وحركتها ويعوض بمطل الفتحة:

ي ـَ ل ق ـَ ي ـُ > ي ـَ ل ق ـَ ∅ > ي ـَ ل ق ـَ ـَ = يَلْقى

والخلاصة تظهر العلامة الإعرابية في ما انتهى بحرف صحيح كما في (يكرمُ محمدٌ والدَ زيدٍ) وتحذف في ما انتهى بألف مع حرف الإعراب فلا هي مقدرة، ولا الألف حرف إعراب كالدال من (يزيد) بل حركة طويلة هي عوض عن حرف الإعراب.

٦/١-١-٢إعراب المنتهي بواو أو ياء ممدودتين

الاسم المنقوص ما انتهى بياء ممدودة لازمة، ومن الفعل الناقص ما ينتهي بواو أو ياء ممدودتين، ومثال ذلك: (يدعو القاضي ويبني)، والنحويون يذهبون إلى تقدير الحركة على الواو والياء في الأفعال والأسماء، ويعللون ذلك بثقل إظهار الضمة على الواو أو الياء، ولا جدال في أمر ثقل الضمة أو الكسرة على الياء أو الواو؛ لأن هذه العلل جميعًا مرتفعة فتتماثل بهذه الصفة فيهب هذا ثقلا يحاولون درءه والتخفف منه، ولكن الذي نخالف النحويين فيه هو أمر تقدير الحركة، ونخالفهم في عدّ الواو أو الياء الممدودتين حرف إعراب؛ لأنا نرى حرف الإعراب هو المحذوف مع حركته وعوض بمطل الضمة أو الكسرة، على نحو ما نبين كتابة:

ي ـَ د ع ـُ و ـُ > ي ـَ د ع ـُ ∅ > ي ـَ د ع ـُ ـُ =يدعو

ي ـَ ب ن ـِ ي ـُ > ي ـَ ب ن ـِ ∅ > ي ـَ ب ن ـِ ـِ =يبني

ء ـَ ل ق ـَ ـَ ض ـِ ي ـُ > ء ـَ ل ق ـَ ـَ ض ـِ ∅ > ء ـَ ل ق ـَ ـَ ض ـِ ـِ =القاضي

---

(٤١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية (الصباح/ الكويت،د.ت.) ٧٧-٨٩.

١/٦-١-٣ إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

تضيف الاسم إلى ياء المتكلم فلا تراه منتهيًا بعلامة إعراب، نحو: جاء قومي، ورأيت قومي، ومررت بقومي. "لأن الياء تذهب بالعلامة"(٤٢)، وهذا مخالف لنمط الاسم المعرب، فكان من تفسير النحويين ما يرده إلى نمطيته الأساسية بتقدير الضمة أو الفتحة أو الكسرة(٤٣) زاعمين أن ياء المتكلم تقتضي كسرة مناسبة قبلها وسميت حركة المناسبة أو كسرة المناسبة(٤٤)، غير أنّ لنحوي ألمعي هو السهيلي قولا آخر لا يخرج اللفظ إلى ما يحوج إلى التقدير، وهو قول يعتمد على التغير الصوتي، قال: "والجواب أن الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي واو قصيرة الصوت كما تقدم، والواو تنقلب ياء عند مجاورة الياء، فتقول: هؤلاء مسلميّ. فالواو - وهي علامة الرفع - قد انقلبت بالمجاورة ياء، فكذلك الضمة إذا قلت: مسلم تنقلب كسرة إذا أضفته إلى نفسك... فالكسرة الموجودة في اللفظ إذا قلت: قومي عين الضمة التي قبل الإضافة... وأما في حال الخفض، فالكسرة التي هي علامة الخفض ممتزجة بصوت الياء إذا كانت الياء ساكنة، وباقية على حالها إذا كانت متحركة... وأما الفتحة فقد غلب عليها صوت الياء، فاستوت مع الكسرة...ولا سيما والفتحة أضعف الحركات فاستوى لفظ علامات الإعراب في هذا الباب لما ذكرناه من العلل والأسباب"(٤٥). وأشار السهيلي في قوله إلى حالين لياء المتكلم مشهورتين عند النحويين وهي تسكين الياء وتحريكها، والقول عندي أن الياء لا تكون إلا متحركة، ثم إن هذه الياء المتحركة تحذف بحركتها فيعوض عنها بمطل الكسرة السابقة عليها، ولعل الكتابة الصوتية توضح هذا:

قـَ و مـُ + يـَ > قـَ و مـِ يـَ > قـَ و مـِ ∅> قـَ و مـِـِ = قَومي

قـَ و مـَ + يـَ > قـَ و مـِ يـَ > قـَ و مـِ ∅> قـَ و مـِـِ = قَومي

قـَ و مـِ + يـَ > قـَ و مـِ يـَ > قـَ و مـِ ∅> قـَ و مـِـِ = قَومي

والخلاصة أن العلامات الإعرابية نهاية الاسم المضاف إلى ياء المتكلم تماثل الياء فتصير كسرة، وتحذف ياء المتكلم بفتحتها فيعوض عنهما بمطل الكسرة، فما يسمع ياء في (قوميْ) ليس سوى الكسرة في (قومِيَ) بعد الحذف ومطل الكسرة.

---

(٤٢) أبوعبدالله الحسين بن احمد بن خالويه، إعراب ثلاثين سورة (دار مكتبة الهلال/ بيروت، ١٩٨٥م) ص٧٩.

(٤٣) يعد ابن مالك الكسرة على بابها غير مقدرة بل علامة ظاهرة. انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي/ القاهرة، ١٩٦٧م) ص١٦١. قال ابن عقيل: "فإذا قلت: مررت بغلامي، فعلامة الجر الكسرة الظاهرة على الميم". المساعد، ٢: ٣٧٤. وبهذا قال الشريف على الجرجاني، انظر:شرح الكافية في النحو (دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ت.) ص٣٤. والفضل في تنبيهي لقول الجرجاني ما كتبه إبراهيم بن حمزة حسن صبيحي في ص ١٣٦ من بحثه "حكم المضاف إلى ياء المتكلم من حيث البناء والإعراب أو التوسط بينهما"، مجلة جامعة طيبة:العلوم التربوية، ع٣، ٢٠٠٦م.

(٤٤) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ١: ١٣٥.

(٤٥) السهيلي، نتائج الفكر ٢٤٣-٢٤٤.

بقي أن نقول إننا في تعليم النحو للصغار وغير المتخصصين لا نحتاج إلى هذا البيان من تقدير أو تفسير، بل يكفي أن نبين أن المضاف إلى ياء المتكلم فاعل أو مفعول أو مجرور دون أن نعني أنفسنا بتكلف بيان حال الحركات.

٦/١-١-٤ إعراب الأعلام المحكية

يأتي اللفظ معربًا في النمط الأساسي وفاقًا لما تقتضيه وظيفته وما يستجيب له من تأثير العامل، غير أن العمل في مخاطبات الناس ربما جرى على خلاف هذا المقتضى فجاء اللفظ بصورة منقولة كما هي من جملة أخرى من دون تغيير في لفظه فتراه يحتل الوظيفة الإعرابية في الجملة دون أن يتأثر لفظه بالعامل في التركيب، وهذا ما سمي في النحو العربي بالمحكي وسميت الظاهرة بالحكاية(٤٦). وهو ما خصه سيبويه بباب اسمه(هذا باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام)(٤٧). وجاء فيه قوله "اعلم أن أهل الحجاز يقولون، إذا قال الرجل: رأيت زيدًا، : من زيدًا؟ وإذا قال مررت بزيدٍ، قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُالله، قالوا: من عبدُالله"(٤٨). والحكاية متعلقة بأغراض المتخاطبين؛ لأنك "إنما حكيت ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه"(٤٩). ومن أمثلة التعميم الزعم أن الجملة المنقولة للعلمية مثل (تأبط شرًّا) كالمفرد الذي من حقه أن تظهر عليه العلامة ولكن العلامة هنا امتنع ظهورها لاشتغال المحل بحركة الحكاية، وعلة التعميم أنها مستعملة بصفتها مفردًا لا جملة. والحاصل أن المحكي انتهى بعلامة لا تعبر عن مقتضى العامل في التركيب فقد يكون منتهيًا بفتحة والموضع يقتضي الرفع وأن تكون العلامة هي الضمة، ومن أجل هذا اختلف النحويون في أمر هذه العلامة الظاهرة على آخر اللفظ، فهي علامة إعراب في الأصل المنقول عنه؛ ولكنها ليست علامة في الفرع المنقول إليه، فمنهم من عدّ هذا من قبيل البناء، كما يبنى المضاف إلى ياء المتكلم أو المنادى أو المنفي بلا النافية للجنس، قال السيوطي: "المحكي بـ(مَنْ) نحو: مَنْ زيدٌ، مَنْ زيدًا، مَنْ زيدٍ. قيل إنه واسطة، وإن حركته حركة حكاية، لا حركة إعراب ولا بناء. قال أبو حيّان: وهو الصحيح، وقيل إنه معرب وحركته حركة إعراب، وأنه في الرفع خبر (مَنْ)، وفي النصب مفعول فعل مُقَدّر، وفي الجرّ بدل. وقيل: إنه مبنيّ. واختاره ابن عصفور؛ لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي فيه"(٥٠). والقول بتقدير عامل هو استجابة للحل اللفظي بهذا اللون من التأويل الذي قد

---

(٤٦) ذكر الشاطبي أن الحكاية على ثلاثة أقسام "حكاية الكلام كلّه، وهذا هو المحكيّ في باب (التسمية بالجمل) وما أشبهها، نحو قلت: عمرٌو منطلق، ونحو: تأبّط شرًّا، وبرقَ نحرُه المسمى به...والثاني:حكاية بعض الكلام. والثالث:حكاية مثل الإعراب الحاصل في بعض الكلام".انظر: أبوإسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،تحقيق:عياد بن عيد الثبيتي (جامعة أم القرى/مكة المكرمة، ٢٠٠٧م)، ٦: ٣٢١-٣٢٢.

(٤٧) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٢٦.

(٤٨) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤١٣.

(٤٩) المبرد، المقتضب، ٢: ٣٠٩.

(٥٠) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع،تحقيق:أحمد شمس الدين(ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٩٨م) ١: ٦٩.

يفسد المعنى ويبعده عن مقصد المتحدث وهو من التكلف الذي قد عرض لبعض النحويين في مواضع كثيرة، فهذا الفارسي يقول: "بأي شيء تنصب زيدًا إذا قلت: مَن زيدًا؟ فالذي ينصبه فعل مضمر، ولا يجوز أن ينصبه الفعل الأول[المذكور في جملة المخاطب]؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فإذا بطل أن يعمل فيه ما قبله كان هاهنا فعل مضمر، تقديره: من ذَكَرَكَ زيدًا؟ ومن حَدَثَّكَ عمرًا؟"(٥١)، ويرى الفارسي لهذا أن المحكي في محل إعراب "وذلك أنه اقتطع من جملة، هي خبر المبتدأ، فجعل زيد دلالة على ما حذف من الجملة، فتكون الجملة في موضع رفع، وزيد وما حذف في موضع رفع، وجعل زيد دلالة على المحذوف"(٥٢). ولو أن الفارسيّ قال بأن المنصوب مقتطع من جملة المخاطب وأنه معمول لذلك الفعل لكان أدنى إلى الاعتماد على النظر الوصفي التحليلي للجملة فاللفظ المحكي هو جزء من جملة أخرى هي الأصل الذي انتزعت منه وهي جملة المخاطَب، ولكن الفارسيّ لا يتصور أن يكون اللفظ معمولا لعامل خارج إطار الجملة. ثم نجد الاتجاه بعد ذلك إلى التنبه إلى أن إعراب المحكي مجتلب معه ومقحم في الجملة، ولعل هذا ما يفهم من قول ابن الحاجب: "وأما مَنْ زيدٌ وأخواته فواضح أنه حكاية...فإن قيل فإذا جعلتموه حكاية وهو في موضعه فهل هو في معرب أو مبني؟ قلنا: هو معرب تقديرًا لتعذر الإعراب اللفظي، والإعراب التقديري يكون للتعذر تارة، وللاستثقال أخرى. وإذا تعذر إعراب قاضٍ لاستثقال الضمة عليه فتعذر إعراب مَن زيدًا بالضم على حرف قد وجب له الفتح لمعنى أولى بالتعذر، لاستحالة اللفظ بحركتين على حرف واحد، وهذا واضح"(٥٣). وذهب الرضي مذهب ابن الحاجب في الإعراب التقديري، غير أنه خالفه في التعليل فلم يقل بالثقل بل باشتغال المحل والحق أن الثقل علة صوتية ظاهرة في مثل (قاض) ونحوه ولكن لا مجال لها في المحكيّ، قال الرضي: "وأن يعدّ في قسم المتعذر إعرابه مطلقًا: المحكي، في نحو: مَن زيدٌ؟ ومن زيدًا؟ ومن زيدٍ؟ لكونه معربًا، مقدر الإعراب وجوبًا، لاشتغال محله بحركة الحكاية"(٥٤). وبهذا قال شراح الألفية كالمرادي(٥٥)، وذكره ابن عقيل في المساعد(٥٦).

ولعل الأدنى إلى الصواب أن يهمل تقدير العلامة إذ ليست أمرًا لازمًا فقد تظهر وقد تحذف ولكنها في المحكي غير واردة أصلا لأن المحكي جزء كلام آخر أقحم صوتًا في الجملة الجديدة.

---

(٥١) أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، المسائل المنثورة،تحقيق: شريف عبدالكريم النجار(ط١، دار عمار/عمان، ٢٠٠٤م) ص١٣٤-١٣٥. ولعل في النص تصحيفًا صحته (ذكرته)، (حدثت به).

(٥٢) الفارسي، المسائل المنثورة، ص١٣٥.

(٥٣) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق:موسى بناي العليلي (مكتبة العاني/بغداد،) ١: ٤٩٤-٤٩٥.

(٥٤) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية،تصحيح:يوسف حسن عمر (ط٢، جامعة قاريونس/ بنغازي، ١٩٩٦م) ١: ١٠٠.

(٥٥) المرادي، توضيح المقاصد، ٣: ١٣٥٠.

(٥٦) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٦٣.

وقد اختلف المحدثون في الإعراب التقديري، فمنهم من قبله لأهميته، ومنهم عبدالمتعال الصعيدي(٥٧)، وعباس حسن(٥٨)، وجميل علّوش(٥٩)، وعصام نورالدين(٦٠)، وعبده الراجحي(٦١)؛ ومنهم من أهمله أو رده، مثل إبراهيم مصطفى(٦٢). وتمّام حسّان رده لإغناء بقية القرائن عنه(٦٣). وتابعه محمد حماسة عبداللطيف(٦٤)، ومحمد صلاح الدين بكر(٦٥)، وراسم الطحان(٦٦).

٦/١-١-٥ إعراب الفعل المتصل به نون النسوة

والمشهور أن هذا أحد حالتي بناء الفعل المضارع، ولكن السهيلي يعد الفعل معربًا ولكن بحركة مقدرة، وهو بهذا يعمم مسألة إعراب الفعل المضارع، يقول: "وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضًا إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي. فعلامة الإضمار منعت من ظهوره لاتصالها بالفعل وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها"(٦٧). فالعلامة إذن محذوفة مع نون النسوة.

٦/١-٢جزم الفعل المضارع

الجزم في اللغة القطع، ولذلك كان نقله مصطلحًا للدلالة على حالة الفعل المضارع المجزوم موفقًا؛ إذ جزمه بأن تخزل منه الحركة، وهذه هي العلامة الأساسية، وأما حذف النون وحذف العلة فهما نائبتان عن العلامة الأساسية، وهي حذف الحركة أو ما اصطلح عليه بالجزم وجعل له رمز كتابي هو السكون. وهذا هو المشهور، والقول بالنيابة متسق مع تعميم نمط العلامة الأساسية وهي السكون. ولكن يمكن تعميم ظاهرة الجزم بالنظر الصوتي للمسألة، فالأفعال الناقصة إنما ينالها من الخزل ما ينال الأفعال الصحاح، فكلاهما يناله حذف حركة؛ لأن حرف المد آخر الناقص مقدر بحركتين، وأما قولهم بحذف الحرف فهو لتوهمهم وجود حرف علة مسبوقة بحركة

---

(٥٧) عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد(دار الفكر العربي/ القاهرة،١٩٤٧م) ص١٢٠، ص١٩٨.

(٥٨) عباس حسن، النحو الوافي(دار المعارف بمصر/ القاهرة،١٩٧٥م)١: ٨٤، وكذلك ص١٩٨.

(٥٩) جميل علوش، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي(المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت،١٩٩٧م) ص١٦١.

(٦٠) عصام نورالدين، الإعراب والبناء(دار الفكر اللبناني/ بيروت،١٩٩٣م) ص١٠٠-١٠٢.

(٦١) عبده الراجحي، التطبيق النحوي(دار المعرفة الجامعية/ الاسكندرية،٢٠٠٠م) ص٢١-٢٨.

(٦٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو(ط٢، دار الكتاب الإسلامي/القاهرة،١٩٩٢م) ص٤٩.

(٦٣) حسان، اللغة العربية، ص١٨٥، وانظر كتابه: البيان في روائع القرآن ص٢٠٠.

(٦٤) عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص٢٩٢.

(٦٥) محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة (جامعة الكويت/١٩٨٤م) الحولية٥،الرسالة٢٠، ص٣٧-٤١.

(٦٦) راسم الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب(ط١، adi verlag /ألمانيا،١٩٩٠م) ص١٧٩.

(٦٧) السهيلي، نتائج الفكر، ص ٨٦.

مماثلة لها فيحذف الحرف وتبقى الحركة، وهذا غير موافق لما يحدث في الصوت؛ فالفعل ينتهي بحركة طويلة تقصر عند الجزم، فيصير الفعل كأنه حذف منه حركة كما حذفت من الفعل الصحيح، وهذا بيان بالكتابة الصوتية:

يـَ د خـُ لـُـ > لـِ+ يـَ د خـُ لـُـ> لـِ يـَ د خـُ لـ∅ =لِيدخلْ
يـَ س عـَـَ > لـِ+ يـَ س عـَـَ> لـِ يـَ س عـَ∅ =لِيسعَ
يـَ د عـُـُ > لـِ+ يـَ د عـُـُ> لـِ يـَ د عـُ∅ =لِيدعُ
يـَ ع نـِـِ > لـِ+ يـَ ع نـِـِ > لـِ يـَ ع نـِ∅ =لِيعنِ

١/٦–٣ الإعراب المحلي

هذا مظهر من مظاهر تعميم نمط الإعراب، إذ النمط الأساسي هو ما كان اللفظ معربًا ظاهر علامة الإعراب، ولكن هذه العلامة قد تتخلف كما أوضحنا لأن اللفظ غير قابل للتصرف الإعرابي، وهو ما يعرف بالمبني؛ ومن أجل ذلك يوصف بهذه الفرعية فهو إن لم يكن معربًا فهو في محلّ إعراب، أي هو في محل تعرب فيه الألفاظ القابلة للتصرف الإعرابي، ويجري هذا على الجملة التي عمل بعضها في بعض ولكنها استعملت في وظيفة تركيبية هي للمفردات في النمط الأساسي، ويتبين الفرق بين تعميم النمط وترك تعميمه لو قيل إن الفاعل مثلا قد يكون معربًا مرفوعًا، وقد لا يكون معربًا. أي يكتفى عند إعراب الفاعل بالقول إنه فاعل. وهذا ما اتجه إليه بعض المحدثين؛ إذ اختلفوا في الإعراب المحلي فمنهم من رأى أهميته تظهر في ضبط توابعه كما ذهب إلى ذلك عباس حسن، وجميل علوش(٦٨). ومنهم من رأى أن من الخير أن يجعل في الإعراب التقديري، ليكونا إعرابًا واحدًا، كما قال بذلك عبدالمتعال الصعيدي(٦٩). ودعا تمام حسّان إلى إلغائه فهو يرى ضرورة اطراح الإعراب التقديري والإعراب المحلي(٧٠)، وتابعه تلميذه محمد حماسة عبداللطيف كذلك(٧١). ومثلهما محمد صلاح الدين بكر لا يرى للإعراب المحلي أثرًا في تحديد بعض الجمل وظيفيًا أو دلاليًا(٧٢). وأما راسم طحّان فلا يرى للإعرابين المحلي والتقديري وجودًا أصلاً(٧٣). ويعدّد عبدالهادي الفضلي الأسباب التي تدعوه للاستغناء عن الإعراب المحلي، ويرى أنها كافية لإلغائه(٧٤). وكان شوقي ضيف دعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي تأثرًا بابن مضاء القرطبي، ثم

---

(٦٨) علوش، الإعراب والبناء، ص١٦٥.

(٦٩) الصعيدي، النحو الجديد، ص١١٦.

(٧٠) حسان، اللغة العربية، ص١٨٥، وانظر كتابه: البيان في روائع القرآن، ص٢٠٠.

(٧١) عبداللطيف، العلامة الإعرابية، ص١٦٢.

(٧٢) بكر، نظرة في قرينة الإعراب، ص٤١.

(٧٣) الطحّان، حقيقة الإعلال والإعراب، ص١٧٩.

(٧٤) عبدالهادي الفضلي، دراسات في الإعراب(دار تهامة للنشر/جدة، ١٩٨٤م) ص١١٦.

رأى أن يدمج التقديري في المحلي ، قال : "وقد رأيت في الكتاب أن أعمم بين الإعرابين التقديري والمحلي مكتفيًا في المفردات ببيان أن الكلمة محلها الرفع سواء كانت معربة أو مبنية"(٧٥).

ولعل الخير في اطراح الإعراب المحلي ذلك أن العلامة الإعرابية إما أن تكون ظاهرة أو محذوفة أو غير متحققة لأن اللفظ ليس من الألفاظ التي تقبل العلامة ، ويكفي أن نبين الوظيفة الإعرابية للفظ.

٧/١ العدول عن العلامة

ربط النحويون بين الوظيفة الإعرابية والعلامة الإعرابية ربطًا جعلهم يعممون هذه الظاهرة ويحاولون جهدهم الإبقاء على صدقها ، ولكن استعمال اللغة يعاند هذا التعميم فالتوابع ربما خالفت متبوعها في الإعراب ، والفاعل الذي قد يقتضي الرفع ربما جاء غير مرفوع. والمبتدأ ربما جاء غير مرفوع ، وكل ذلك يجد من النحويين تخريجًا لهذا الإعراب يرده إلى نمط عام معلوم عندهم وإن كان في صنيعهم ما يحرف التركيب عن المعنى.

٧/١-١ إعراب النعت المقطوع

النعت وصف لاسم سابق ، ويكون حسيًّا كبيان هيأته من طول أو قصر أو حسن أو قبح أو حلية أو عاهة ، أو لون ، وقد يكون غير حسيّ كبيان أثره في النفس كمؤنس أو موحش ، محبوب أو مكروه ، أو حال هو عليها مثل ذكي أو غبي ، أحمق أو عاقل. ويساق النعت لمطلق الوصف أو للمدح أو الذم ، ويأتي للترحم أو الإشفاق على المنعوت ، أو للسخرية. أو لأغراض أخرى يريد المتكلم بيانها. ويسمى النعت والمنعوت بالمركب النعتي لأنهما كاللفظ الواحد لشدة تضامهما ، ومن أجل ذلك التضام والتلازم كان النعت تابعًا في إعرابه لمنعوته ؛ فيرفع إنْ رُفع وينصب إنْ نُصب ويجر إنْ جُرّ. ولكن هذه التبعية قد تتخلف ، وهذا التضام قد يُكسر من جهة اللفظ لا المعنى ؛ إذ نجد نعت المرفوع منصوبًا ، ونعت المنصوب مرفوعًا ، ونعت المجرور مرفوعًا أو منصوبًا ، فهو نعت من حيث المعنى ولكنه مخالف للمنعوت في علامة الإعراب ، نجد هذه الظاهرة في باب المبتدأ والخبر حين مثّل ابن عقيل للمبتدأ المحذوف وجوبًا ، قال : "النعت المقطوع إلى الرفع في مدح ، نحو(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ) ، أو ذمٍّ ، نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ) أو تَرَحُّم ، نحو : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمِسْكِينُ) ، فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوها وجوبًا ، والتقدير (هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين"(٧٦). وجد النحويون أنفسهم أمام لفظ مرفوع بعد منصوب أو مجرور ، ولّما كانت نظرية العامل هي منطلقهم أرادوا البحث عن عامل أحدث الرفع ، والبصريون منهم خاصة يحتفلون بالعامل اللفظي ولذا ألزموا أنفسهم بتقدير مبتدأ محذوف ، وقالوا بوجوب الحذف ؛ لأنه لا يجوز استعماله مذكورًا ، ولم

---

(٧٥) شوقي ضيف، تجديد النحو(دار المعارف بمصر/القاهرة،٢٠٠٣) ص٢٤.

(٧٦) بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل، شرح ابن عقيل،تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (مكتبة دار التراث/ القاهرة،١٩٨٠م)١: ٢٥٥.

يسمع كذلك. والحق أنه لو ورد به السماع لكان المبتدأ وخبره جملة جديدة، ولم يعد من سبب المنعوت ولا هو بنعت له. وأحسب أن القول بوجوب الإضمار لا يدفع هذا الإشكال؛ إذ لا يصح أن تكون للفظ وظيفتان في آن، فيكون نعتًا وخبرًا، وإن يكن لمبتدأ محذوف، وليس أمر المحافظة على سلامة العوامل اللفظية بأهم من رعاية المعنى وإقناع العقل؛ فالوظائف النحوية لها علامات؛ ولكن هذه العلامات ليست بضربة لازب، فالأصل فيها أن تتحقق ولكنها قد لا تتحقق لأمر صرفي يتعلق باللفظ المعرب، كأن يكون منتهيًا بحركةٍ هو نفسه، أو يكون محكيًا بصورته الجامدة، وقد تتغير هذه الحركة بسبب دخول عوامل أخرى تغير الألفاظ لا الوظائف؛ فالفاعل مرفوع في الأصل؛ ولكنه إذا تقدم على فعله قد يتعرض للجر برب نحو (ربّ رجل زارك)، أو النصب بإنَّ، نحو(إنّ محمدًا أكرمك)، وقد تتغير العلامة لأمر معنوي وهي التنبيه إلى النعت، فحين ترفع ما يتوقع نصبه أو جره يتنبه السامع للمفارقة فينصرف ذهنه إلى موضع تلك المفارقة. ويقال هذا في النعت المقطوع إلى النصب، نحو (جاء زيدٌ الكريمَ) فالزعم بأن الكريم مفعول به لفعل مقدر وهو (أعني) لا ضرورة له، وهو يجعل الكريم بوظيفتين الأولى كونها نعتًا لزيد والآخرة كونها مفعولاً به للفعل أعني، والصواب أن نفسر النصب بالمخالفة لأجل التنبيه، ليس إلا. قال تعالى﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[المسد: ٤]، قال السمين الحلبي: "وقرأ العامةُ (حَمَّالَةُ) بالرفع. وعاصمٌ بالنصبِ فقيل: على الشَّتْم، وقد أتى بجميلٍ مَنْ سَبَّ أمَّ جميل"(٧٧). والذي ننتهي إليه أن النعت المقطوع نعت خالف متبوعه في العلامة الإعرابية مخالفة لفظية لا تركيبية للتنبيه، فليس خبرًا لمبتدأ ولا مفعولاً لفعل.

١/٧-٢ نصب الفاعل وجره

يأتي الفاعل مرفوعًا متأخرًا عن فعله، وهذا نمط من أنماطه في واقع الاستعمال؛ ولكن النحويين البصريين عمموا هذا النمط، ولذا يسمون الفاعل المتقدم على فعله مبتدأ، قال الجرجاني: "لأن من لا يحقق يظن أنه لا فصل بين قولك: زيدٌ ضرب، وضرب زيدٌ، حتى كأنه يرفع زيدًا بضرب مقدمًا كان أو مؤخرًا. فإذا قلنا له: إن الفاعل لا يجوز تقديمه، أخذ يناقض بهذا ويقول: زيدٌ ضرب [أحسن كلام]، ولا يدري أن زيدًا إذا قدم كان مرفوعًا بالابتداء، وكان الفاعل ضميره المستكن في ضرب"(٧٨).

وأما قول الكوفيين بجواز تقديم الفاعل في مثل (عبدالله قام) فوصفه المبرد بالإحالة(٧٩)، لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وأنك تنصب المقدم في قولك: (رأيت عبدَالله قام)، وتقول (عبدالله هل قام) ولا يعمل ما بعد حرف

---

(٧٧) أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،تحقيق:أحمد محمد الخراط(ط١،دار القلم/دمشق،١٩٨٧م) ١٥: ١٠.

(٧٨) الجرجاني، المقتصد، ١: ٣٢٧-٣٢٨.

(٧٩) المبرد، المقتضب،٤: ١٢٨.

الاستفهام فيما قبله، وتقول (ذهب أخواك) و(أخواك ذهبا) ولو كان الفعل عاملا فيه مؤخرًا ومقدمًا لوجب التجرد(أخواك ذهب)، واحتج ابن مالك بكونه معرضًا لنصب أحرف النسخ(٨٠). وكلها حجج يسهل ردها.

ثم وجدنا ابن مضاء يرد قول البصريين مجيزًا تقديم الفاعل(٨١)، ثم جاء الدكتور مهدي المخزومي ودرس المدرسة الكوفية وكتب عنها وتأثر بأفكارها، فخرج في كتابه (في النحو العربي: نقد وتوجيه) بمفهوم جديد للجملة الفعلية مفاده أنها التي تشتمل على فعل مسند، فجملة (البدر طلع) هي الجملة الفعلية (طلع البدر) نفسها، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلاً، ولكنهم منعوا تقديم الفاعل، وأنكروا على من يرى جواز تقديمه(٨٢).

ولم يلتفت الدكتور إلى اعتراض المبرد الذي سبق ذكره، ولذلك جاء من يعقب عليه بلطف وبشيء من المواربة فلا هو الرافض لقوله ولا هو المؤيد كل التأييد، وكأنما يصف ما يحدثه قول المخزومي من إشكال، كان ذلكم عبدالقادر المهيري الذي كتب في الحولية التونسية الخامسة بحثًا بعنوان مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، وتعرض لقول المخزومي وانتهى إلى أن قبول قول المخزومي يقتضي التخلي عن حكمين من أحكام الفاعل وهما وجوب تأخره عن فعله ووجوب رفعه(٨٣).

وسبق ذكر أن النحويين يدركون أن الفاعل يتقدم، ولكنهم يسمونه مبتدأ لما ألزموا أنفسهم من أحكام(٨٤)، وهم أيضًا يجدونه يجر بحرف الجر الزائد كما في (ما جاء من أحدٍ) فأحد، على الرغم من جره، فاعل. فإذا كان الأمر كذلك فأي بأس في القول إن الفاعل يتقدم على فعله ويُنصب كما يُجر، وعلى هذا يكون (زيد) في (إنّ زيدًا انطلق) فاعلاً للفعل انطلق وإن كان منصوبًا مقدمًا، فالنصب بإنّ هو عمل شكلي لفظي لا يغير المبتدأ عن ابتدائه ولن يغير الفاعل عن فاعليته، لقد آن للنحويين أن يعيدوا النظر في الأحكام الصارمة التي بنيت على نظر جزئي إلى الظاهرة اللغوية قد يغفل الاحتكام إلى المعنى على الرغم من ترديدهم الإعراب فرع على المعنى.

٣-٧/١ نصب المبتدأ وجره

لا يسلم المبتدأ من دخول بعض الأحرف عليه، ومنها ما لا يغير لفظه كحرفي الاستفهام(أ، هل)، نحو: (أزيدٌ عندك) فزيد مبتدأ، ومنها ما يغير لفظه فيكون مجرورًا، نحو (ربَّ غريبٍ خيرٌ من قريب)، فغريب مبتدأ عند

---

(٨٠) جمال الدين أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي(جامعة أم القرى/مكة المكرمة، ١٩٨٢م) ٢: ٥٨٠.

(٨١) أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء القرطبي،الرد على النحاة،تحقيق: شوقي ضيف(دار الاعتصام/القاهرة، ١٩٧٩م) ص١٠٣.

(٨٢) مهدي المخزومي، النحو العربي:نقد وتوجيه(المكتبة العصرية/ بيروت،١٩٦٤م) ص٤٣.

(٨٣) عبدالقادر المهيري،(مساهمة في تحديد الجملة الاسمية) (حوليات الجامعة التونسية العدد الخامس ١٩٦٨) ص ٧ – ١٦.

(٨٤) الشاطبي، المقاصد الشافية،٢: ٥٣٤.

النحويين على الرغم من ظهور الجر على آخره، وهم يقدرون الضمة على آخره لتعذر ظهورها بسبب اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (ربَّ). ويفهم من ذلك أن المبتدأ يمكن أن يجرّ جرًّا لفظيًّا لا يزيله عن ابتدائه. ثم إنّا نجد هذا المبتدأ تدخل عليه (إنَّ) فتنصبه، نحو: (إنَّ زيدًا عندك)، ولكن النحويين لم ينظروا إليه نظرهم إلى المبتدأ بعد (ربَّ)، بل غيروا اللفظ المطلق عليه فجعلوه اسمًا لإنّ؛ وذلك لتعميم ارتباط المبتدأ بالرفع فهو إن نصب ليس بمبتدأ. ونحن إن كنا نعرف المقصود بالمبتدأ لا نفهم ما المقصود باسم إنّ فهو مصطلح غريب مفتعل، واليقين أننا أمام المبتدأ، وإن طرأ عليه النصب كما طرأ عليه الجرّ أيضًا، ولم نجد من النحويين من نقض هذا الأمر الذي أبرمه النحويون حتى جاء أزهري محدث ليقرر غير ذلك، قال عبد المتعال الصعيدي: "ينصب المبتدأ ويرفع الخبر إذا دخلت عليه (إنَّ) أو إحدى أخواتها، مثل (إنَّ الله غفورٌ). ومن أخوات إنَّ- أنَّ- مثل (اعلمْ أنَّ الصومَ فرضٌ). ومنها- كأنَّ- مثل (كأنَّ زيدًا أسدٌ). ومنها- لكنَّ- مثل (العجلة محبوبة لكنّها ضارةٌ). ومنها- ليت- مثل (ليت الشبابَ يعود). ومنها –لعل- مثل (لعل الشفاءَ قريبٌ). ومنها- لا- النافية للجنس، مثل (لا رجلَ في الدار)"(٨٥). فهذا قول واضح لا جمجمة فيه. وأما النحويون فلم يكفهم تغيير المبتدأ ليكون (اسمًا لإنّ) بل أثاروا نقاشًا عقيمًا حول الأثر الذي تؤثره (إنَّ) في الجملة الاسمية، فمنهم من قال إنها نصبت المبتدأ ورفعت الخبر ومنهم من اقتصد فقال بأنها نصبت المبتدأ وتركت الخبر كما هو، ثم أمعنوا في الأمر بشيء كالخيال حين سألوا عن علة نصبها المبتدأ ورفعها الخبر فزعموا أنّها حُملت على الأفعال في عملها(٨٦)، بمعنى أن العربي حين نصب بها حملها على الفعل الذي يرفع وينصب، وصنيعهم هذا أجاءهم إليه إرادتهم تعميم عمل الفعل النصب، أي أن الفعل هو الذي ينصب وأما غيره فمشبه به كالأسماء أو محمول عليه كالحروف، وهذا افتراض لا يلزم، وتضييق أدى إلى ذلك الجدل. ووجد النحويون أنفسهم في إشكال آخر، وهو مخالفة هذا الحرف لما حمل عليه من فعل؛ فالفعل يرفع المسند إليه (الفاعل) أما (إنَّ) فتنصب المسند إليه (المبتدأ)، فعمد النحويون إلى محاولة رأب صدع أمرهم بالقول إنما حملت على فعل مقدم مفعوله على فاعله.

ويمكن القول بعد هذا التقديم والبيان أنّ الخروج من كل هذه الإشكالات إنما يكون في عدّ عمل (إنَّ) عملاً شكليًّا لا يتعدى اللفظ وأنّ ما بعدها مبتدأ منصوب لفظًا كما جرّ لفظًا بعد (ربّ)، وكما جرّ خبر ليس لفظًا بالباء الزائدة. ويؤيد هذا كون(إنّ) للتأكيد فهي بهذا تكون حرفًا زائدًا كما كانت الباء المؤكدة زائدة. ويؤيد هذا أنّ (ما) قد تكفها عن عملها حين تقول (إنما زيدٌ عندك)، وأنّ عملها قد يترك متى خففت، نحو (إنْ زيدٌ لعندك).

---

(٨٥) عبدالمتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص٢٥١-٢٥٢.

(٨٦) انظر في الخلاف في الإعراب وعلة إعمال إنّ: الجرجاني، المقتصد، ١: ٤٤٣-٤٤٥.

١/٧-٤ إعراب ما ناله الإتباع

من أمثلة تعميم نمط العلامة الإعرابية إعراب ما كسر وحقه الرفع كما في قراءة لقوله تعالى﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] قرئ بكسر الدال، ونسبت هذه القراءة إلى أهل البدو(٨٧)، وبني تميم(٨٨)، وبعض غطفان(٨٩). وذلك السعي المبكر الذي اتصل إلى يومنا هذا هو سعي للخفة، وهو ما أدركه بذكاء الفراء وعبر عنه تعبيرًا موفقًا، قال: "وأما من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد؛ فثقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرَةٌ بعدها ضَمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إِبِل؛ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم"(٩٠). وما ذكره الفراء يعني أنّ الضمة التي هي علامة الرفع ماثلت كسرة اللام في (لله) فصارت كسرة مثلها. وهذا ما عرف بالإتباع، قال ابن الشجري: "ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من قرأ ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾[الفاتحة: ٢] بكسر الدال، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ ﴿الحَمْدُ لُلَّهِ﴾ بضم اللام، وكذا أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو: يا زيدَ بنَ عمرٍو، في قول من فتح الدال من زيد"(٩١). وكان يمكن الاكتفاء بما ذكره الفراء من التفسير الصوتي الصحيح؛ غير أنَّ النحويين ذهبوا غير مذهب في النظر إلى هذه الكسرة، فذهب الأخفش إلى أنها حركة بناء كما يبنى المنادى المفرد على الضمّ، قال: "وقال بعض العرب: الحمدِ لِلهِ، فكسره؛ وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة، تُحرَّك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها، نحو: (حيثُ)...فشبهوا الحمد وهو اسم متمكن في هذه اللغة بهذه الأسماء التي ليست بمتمكنة؛ كما قالوا: يا زيدُ"(٩٢). وأما جمهرة النحويين المتأخرين فيذهبون إلى تقدير الإعراب على الدال(٩٣)؛ لأنهم يرون هذه الحركة (الكسرة) غير مجتلبة بعامل فليست بحركة إعراب(٩٤)، قال أبو حيان: "ويكون الإعراب إذ ذاك، على التقديرين،

---

(٨٧) أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين(الدار المصرية للتأليف والترجمة/القاهرة، ١٩٧٢م) ١: ٣.

(٨٨) أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن،تحقيق: زهير غازي زاهد(عالم الكتب/بيروت، ١٩٨٥م) ١: ١٦٩.

(٨٩) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٤١.

(٩٠) الفراء، معاني القرآن، ص٣.

(٩١) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي (ط١،مكتبة الخانجي/القاهرة، ١٩٩٢م) ٢: ٣٦٨.

(٩٢) أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن،تحقيق:هدى محمود قراعة(ط١، مكتبة الخانجي/القاهرة، ١٩٩٠م) ١: ٩-١٠.

(٩٣) ابن الناظم أبوعبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق:عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد(عالم الكتب/بيروت) ص٤١٣.

(٩٤) عبدالله بن أحمد الفاكهي، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (البابي الحلبي وأولاده/القاهرة،١٣٤٢هـ) ص٧.

مقدرًا منع من ظهوره شغل الكلمة بحركة الإتباع"⁽⁹⁵⁾. وقال السيوطي: "الخامسة: المتبع، نحو (الحمدِ لِله) بكسر الدال، قيل إنه واسطة. والصحيح أنه معرب تقديرًا، بمعنى أنه قابل للإعراب، وقيل إنه مبني، وبه جزم ابن الصائغ"⁽⁹⁶⁾. والذي نراه أدنى إلى الصواب أن الكسرة ليست للبناء ولا هي واسطة بل هي علامة الإعراب غُيِّرت من الضم إلى الكسر للمماثلة أو للتجانس حسب تعبير السمين⁽⁹⁷⁾. وهذا التغير الصوتي نجده في حركة الضمير تقول (لَهُ) بالضم ولكن تكسر في(بِهِ). وإنّه من التكلف الذي لا حاجة إليه تقدير حركة إعراب بسبب تغير صوتها ليس إلا.

١/٧-٥إعراب المجرور من الممنوع الصرف

هناك ظاهرتان متلازمتان في العربية هما ترك تنوين بعض الأسماء وتحريكها بالفتحة عند جرّها، وهو ما عرف بالممنوع من الصرف أي التنوين، ويعتمد تفسير النحويين على افتراض افترضوه وهو تمكن بعض الأسماء بالاسمية أو ضعف تمكنها، والمتمكنة تمكنًا أمكن هي التي تستحق لذلك التنوين الدال على تمكنها ويسمى تنوين التمكين، أما الضعيفة التمكن فلا حظّ لها من هذا التنوين، وهي أسماء جاءت فرعية على غيرها فالتأنيث فرع على التذكير والجمع فرع على الواحد والأعجمي فرع على العربي، والمعدول فرع على ما عدل عنه، والمركب فرع على البسيط، ولهذا أشبهت الأفعال التي هي فرع على الأسماء؛ إذ الأفعال لا تنون، ومن أجل هذه المشابهة حركت الأسماء الممنوعة من الصرف بالفتحة أي منعت من الكسر كما أن الأفعال لا يلحقها الكسر أيضًا. قال الزجاج معللاً منع هذه الأسماء من الكسرة: "فأما الجرّ وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف؛ من قبل أنَّ ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أنّ الأفعال فرع عن الأسماء؛ لأن الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا ينصرفُ الفعل فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل؛ فلذلك جُعل المخفوض فيه مفتوحًا فالفتح فيه بناء؛ إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثلُه فأبدل من الكسر بناء الفتح"⁽⁹⁸⁾.

ولكن هذا القول الافتراضي غير مقنع، وسيأتي القول على التنوين ونقد السهيلي أمكنية أسماء دون أسماء. وذهب النحويون للحفاظ على تعميم العلامة الإعرابية في هذا النمط من الأسماء إلى القول بنيابة الفتحة عن

---

(٩٥) أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٩٣م) ١: ١٣١.

(٩٦) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٦٩-٧٠.

(٩٧) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٤١.

(٩٨) أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/القاهرة، ١٩٧١م) ص١-٢.

الكسرة في هذا الموضع ، والذي أراه أن الممنوع من الصرف عدل عن تحريكه بالكسرة إلى الفتحة لّما تخلف التنوين ، لعلة سأذكرها لاحقًا ، تجنبًا للبس لا مشابهة للفعل ؛ إذ لو حرّك بالكسرة دون تنوين لأوهم إضافته إلى ياء المتكلم.

٢– تعميم نمط التنوين

يُظهر التعدد في أنواع التنوين حسب رصد النحويين أنّه أنماط متناظرة ولا يمكن أن ينظر إليها على أنها على تنوعها ترتد إلى نمط واحد بما يحقق السعي إلى وحدة النمط ، ولعل هذه النتيجة كانت بسبب غلبة تعميم أنماط أخرى صاحبها التنوين ، وسيتبين لنا حين معالجة أنواع التنوين عندهم أن بالإمكان أن يرتد التنوين الذي يبدو فرعيّا إلى نمط أساسي.

١/٢تنوين التمكين:

قسم النحويون الأسماء إلى متمكن في الاسمية تمكنًا شديدًا فهو أمكن الأسماء فيها ، وإلى أسماء أقل تمكنًا ، وقسم ثالث ليس متمكنًا ؛ ولذلك تميز القسم الأول بالتنوين الذي سمي تنوين التمكين ، أما النوع الثاني فهو ممنوع من التنوين ويسمى الممنوع من الصرف ، ولّما كان هذا التنوين من خصائص المعربات كان القسم الثالث من الأسماء غير داخل في التقسيم إلى منون وغير منون. هذا رأي الجمهور غير أن السهيلي ، في أماليه ، أنكر هذا التصنيف ولم ير بعض الأسماء أمكن من بعض في الاسمية ، وذهب إلى أن الاسم لا ينون مضافًا فإن أفرد نوّن ، وذهب يعلل للممنوع من الصرف(٩٩) .

وعلى الرغم من أن العلَمية شرط في المنع من التنوين وأن الممنوع من الصرف متى فقد دلالته على العلمية نوّن والأعلام المبنية تنون بما يسمى تنوين التنكير لم يدْعهم هذا إلى الربط بين التنوين والتنكير ليجعلوا ظاهرة التنوين نمطًا عامًّا ، والعلة أنهم وجدوا من الأعلام ما هو منون مثل (زيدٌ وعمرٌو) فاضطرهم هذا إلى القول بتنوين مختلف عن تنوين التنكير فصار تنوين (زيدٌ) مثل تنوين (رجلٌ) أي تنوين تمكين. وقد تنبه السهيلي إلى هذا الإشكال فطرحه وأجاب عنه ، قال : "فإن قيل : فما العلة التي من أجلها تُصرف بعض الأعلام ، مثل زيدٍ ، وعمرٍو وجعفرٍ ومحمد؟" وكان من جوابه أن قال : "وإنما ينون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منونًا نحو : أسد ونمر وسالم وغانم ، يتركونه على أصله منونًا ؛ لأنهم- وإن نقلوه عما وضع له- ففي أنفسهم التفاتات لتلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسنًا قبل التسمية ، واستقبحوا منها ما كان قبيحًا... فالتفاتهم إلى موضوعها الأول أوجب بقاءها على ما كانت عليه من التنوين والخفض"(١٠٠) . وبغض الطرف عن العلة التي يقدمها السهيلي ، وهي علة تكون في أعلام النساء ولكنها منعت الصرف ، يمكن القول إن الأعلام المنونة نقلت من أصولها المنكرة منونة إلى

---

(٩٩) أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي،أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (مطبعة السعادة/ القاهرة، ١٩٧٠م) ص٢٤.

(١٠٠) السهيلي، أمالي السهيلي، ص ٢٨.

العلمية ، وأن التنوين فقدَ دلالته على التنكير بعد جعلها أعلامًا ، وكان الأصل فيها أن تمنع من الصرف لنقلها إلى العلمية. وأما ما انتهى بألف تأنيث مقصورة فمنع من التنوين مع تنكيره لأن التنوين يذهب بعلامة التأنيث ، أما الممدود فهو متابع للمقصور إذ هو نتيجة لزيادة مدّ الفتحة الطويلة فاقتضى هذا مقطعًا يتيح ذلك المد ويكون قفلاً للفظ عند الوقف. وما جاء على صيغة منتهى الجموع ، وبعض الصفات ، فيعد ترك التنوين فيه من قبيل التخفيف. وبالجملة فما عدّه النحويون تنوين تمكين هو تنوين تنكير.

٢/٢تنوين العِوض

المشهور أن تنوين العِوض نوعان وقيل أربعة أنواع(١٠١). وما يهمني هو ما يخص تنوين ما جاء على صيغة منتهى الجموع من الأسماء المنقوصة ، مثل (جوارٍ وغواشٍ) إذ الرأي المشهور أن الياء حذفت تخفيفًا وأتي بالتنوين تعويضًا عن الياء ، وقد ألجأهم إلى هذا القول أنهم أرادوا تعميم قاعدة منع صرف ما جاء على صيغة منتهى الجموع ، فإذا جاء منونًا فلابدّ من تأويل هذا التنوين حتى لا يكون دالا على الصرف. وأما الأخفش فرأى أن هذه الياء كالياء في المنقوص المفرد إنما حذفت لالتقاء الساكنين ، قال الأخفش عند قوله تعالى ﴿**لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ**﴾[٤١- الأعراف]: "فإنما انكسر قوله (غواشٍ) ؛ لأن هذه الشين في موضع عين فواعِل ، فهي مكسورة ، وأما موضع اللام منه فالياء. والياء والواو إذا كانتا بعد كسرة وهما في موضع يحرك برفع أو جر صارتا ياء ساكنة. وأدخلت عليها التنوين وهو ساكن ذهبت الياء لاجتماع الساكنين"(١٠٢). ويستفاد من هذا أن التنوين ليس للعوض بل هو للتنكير كما أن ما يسمى تنوين تمكين هو للتنكير أيضًا. ويمكن لنا شرح ما جرى في (غواشٍ) بالكتابة الصوتية:

١)غ َ و َ َ ش ِ ي (غواشِيْ: بياء ليست للمد ووزنه فَواعِل) <
٢)غ َ و َ َ ش ِ ∅(غواشِ: حذفت اللام والوزن: فَواعِ) <
٣)غ َ و َ َ ش ِ ِ (غواشي: مطلت الكسرة تعويضًا عن الياء ، والوزن: فَواعي) <
٤)غ ـــَ و ـــَ ـــَ ش ـــِ ـــِ ن (نوّنت فصار المقطع طويلا مغلقًا(<
٥)غ ـــَ و ـــَ ـــَ ش ـــِ ن (قُصّر المقطع الطويل والوزن: فَواعٍ)

والذي ننتهي إليه أنّ (جَوارٍ) حذفت ياؤها عند الرفع أو الجر ، وهي لام الكلمة فتغيرت عدة أصواتها عن صيغة منتهى الجموع فدخلها التنوين ، والتنوين كما رأينا أثر في ياء المد الناشئة عن حركة عين الكلمة فقصرها

---

(١٠١) محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، الموضح المبين لأقسام التنوين، تحقيق:محمد عامر أحمد حسن (د.ن./المنيا،١٩٨٨م) ص ٥٧-٥٨.

(١٠٢) الأخفش، معاني القرآن، ص ٢٩٨

لتصير كسرة كما كانت من قبل، فإذا حذف التنوين لوقف أو اتصال (أل) مطلت الكسرة مرة أخرى(جاري: فواعي /الجواري: الفواعي). فالتنوين في هذه المثل تنوين التنكير وليس عوضًا من شيء.

٣/٢تنوين المقابلة

المشهور في هذا التنوين ما جاء في قول المرادي: "وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مسلماتٍ، لأنه يقابل النون في جمع المذكر، نحو: مسلمين. وليس تنوين الصرف، خلافًا للربعي، لثبوته في نحو: عرفات، بعد التسمية"(١٠٣). ويشرح عباس حسن مذهب النحويين في المقابلة في قوله: "إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلاً على أن ذلك الاسم قد تمّ، واستكمل حروفه، كما فى نحو: محمدٌ مسافرٌ، أمينٌ مهذبٌ، حليمٌ عالمٌ. لكن أين يذهب التنوين حين تجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالًما فنقول: المحمدون مسافرون، الأمينون مهذبون، الحليمون عالمون؟ لِمَ لمْ يبقَ فى الجمع ليدل على ما كان يدل عليه فى المفرد؟ يرى النحاة أنه قد اختفى، وحلت محله النون التى فى آخر الجمع. ولما كانت غير موجودة إلا فى جمع المذكر السالم، دون الجمع المختوم بالألف والتاء الزائدتين (جمع المؤنث السالم وملحقاته) - وكلاهما جمع سلامة- كان من الإنصاف أن يزاد التنوين فى الثاني، ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية"(١٠٤). وهذا نزوع نحو تعميم ظاهرة تنوين جمع السلامة.

وعلى الرغم من أن المتبادر إلى الذهن أن التنوين في هذا الجمع هو التنوين في المفرد(شجرةٌ >شجراتٌ) ردّوا قول الربعي بكون هذا التنوين للتمكين محتجين بوجوده في أعلام من حقها المنع من الصرف مثل (عرفاتٍ، أذرعاتٍ، هنداتٍ)، وليس في هذا دليل؛ إذ المعتمد عليه الألفاظ قبل نقلها إلى العلمية، أما هذه الأعلام فقد روعي لفظها قبل نقلها إلى العلمية فلم تمنع الصرف، فكما تصرف (فاطمةُ) بعد جمعها للتنكير بالجمع (فاطماتٌ) صرفت (عرفاتٌ)؛ إذ قال النيسابوري هي جمع عرفة(١٠٥). والذي ننتهي إليه أنّ تنوين ما جمع بألف وتاء هو للتنكير، ولا ضرورة للقول بما يسمى تنوين المقابلة.

٣ تعميم نمط الجملة الخبرية البسيطة

تأتي الجملة العربية حسب الأغراض التي تفي بحاجة المستعمل التواصلية على أنواع أساسية منها الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية والجملة التعجبية، وتأتي حسب طبيعة التركيب على نوعين بسيطة ذات نواة إسنادية

---

(١٠٣) ابن أم قاسم بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل(المكتبة العربية/ حلب،١٩٧٣م)١: ٢٣.

(١٠٤) عباس حسن، النحو الوافي،١: ٤١-٤٢

(١٠٥) أبوهلال العسكري، الفروق اللغوية (دار الكتب اللبنانية/بيروت، ١٩٨١م) المدخل ١٤٣٠.

واحدة، ومركبة ذات نواتين إسناديتين وأوضح أمثلة المركبة الجملة الشرطية، وتقسم الجملة تقسيمًا شكليًّا حسب ما تبدأ به إلى جملة اسمية وجملة فعلية. وقد ظهر أن نمط الجملة الخبرية البسيطة بقسميها الاسمية والفعلية هو النمط الأساسي الذي تعاد إليه الجمل الأخرى على الرغم من أن ذلك قد يعاند المعنى ويغير من غرض التركيب. وسأحاول بيان ذلك على نحو موجز.

١/٣إعراب الجملة الاستفهامية

كيف نحلل الجملة الاستفهامية تحليلاً إعرابيًّا؟ ونحن نعلم أن أدوات الاستفهام حرفان وجملة من الأسماء، حسب تصنيف النحويين لها. وليس في إعراب ما دخلت عليه أحرف الاستفهام عندي إشكال؛ لأنها لا تغير التكوين الداخلي للجملة الداخلة عليها، فأنت تقول: أزيدٌ قادمٌ، فحرف الاستفهام لا محل له من الإعراب، وأما زيدٌ فمبتدأٌ، وقادمٌ خبر. وتقول: أقدم زيدٌ، أو هل قدم زيدٌ، فحرف الاستفهام لا محل له من الإعراب، وقدم فعل ماض مبني على الفتح وزيد فاعل مرفوع.

ويظهر الإشكال عندي في إعراب الجمل الاستفهامية ذات أسماء الاستفهام، إذ يجعل النحويون لهذه الأسماء محلاً من الإعراب؛ لأنها صنفت في دائرة الأسماء، ولم ينظروا للناحية الوظيفية التي تؤديها في الجملة تأدية الحروف لها، فعلى الرغم من بنائها بناء الحروف لم تصنف تصنيفه من حيث الإعراب. يعرب النحويون الجملة: ما عندك؟ فيعدون (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و(عندك) متعلق بالخبر أو في محل رفع خبر. وهذا التحليل الإعرابي شكلي بحت لا ينظر إلى المعنى الذي تؤديه الجملة، بل كأنه يحول الجملة الاستفهامية إلى جملة خبرية، وهم في حقيقة الأمر يعممون نمط الجملة الخبرية البسيطة على سائر أنماط الجمل. وحجتهم أن ما يكون اسم الاستفهام سؤالاً عنه يعرب بإعرابه، فإن يكن سؤالاً عن المبتدأ فهو مبتدأ، وإن يكن سؤالاً عن الخبر فهو خبر. والذي أراه خروجًا من هذا الإشكال أن نحلل الجملة الاستفهامية تحليلاً مختلفًا يناسب مكوناتها، ففي الجملة السابقة نقول: (ما) اسم استفهام عن المبتدأ لا محل له من الإعراب، و(عندك) متعلق بخبر المبتدأ المجهول. ويعرب النحويون الجملة: مَن صديقك؟ على أن (من) في محل رفع خبر و(صديقك) مبتدأ. والذي أراه أن يعرب (من) اسم استفهام عن الخبر لا محل له من الإعراب، و(صديقك) خبر المبتدأ المجهول. ويتجلى الإشكال في إعراب هذه الجملة: مَن جاء؟ فعلى الرغم من أنّ (مَن) هو في حقيقة أمره سؤال عن فاعل الفعل بعده نجدهم يعربونه مبتدأً؛ لا لشيء سوى وجوب تصدره وتقدمه على الفعل عند البصريين(١٠٦)، فلا يصلح أن يكون فاعلاً لما قرروا من أحكام الفاعل التي منها وجوب تأخر الفاعل عن فعله. ومعنى ذلك أنك إذا أردت تحويل الجملة الخبرية الفعلية (جاء زيد) إلى جملة استفهامية بالسؤال عن الفاعل حولتها إلى جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ هو اسم الاستفهام

---

(١٠٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ٧٧.

وخبره الجملة الفعلية بعده، وهذا أمر غريب كما ترى. وللخروج من هذا الإشكال أرى أن نعرب (من جاء) كالآتي: (من) اسم استفهام عن الفاعل لا محل له من الإعراب، و(جاء) فعل ماض مبني وفاعله مجهول. ولكن بعض جمل الاستفهام تتصدرها معربات مثل: أيُّ رجلٍ أكرمَ زيدًا؟ أيَّ رجلٍ أكرمَ زيدٌ؟ فالجملة الأولى سؤال عن فاعل الفعل أكرم، ورفع لأنه سؤال عن الفاعل، وأما فاعل الفعل أكرمَ فهو مجهول. وفي الجملة الثانية نجد (أيَّ) نصبت لأنها سؤال عن المفعول ومفعول الفعل أكرمَ مجهول. ونحو هذا الإعراب يقال عن الجمل: صديقُ من أكرمَ زيدًا؟ وصديقَ من أكرمَ زيدٌ. والجملة الأولى سؤال عن المضاف إليه الفاعل ولذلك رفع المضاف، والجملة الثانية سؤال عن المضاف إليه المفعول به، والفاعل والمفعول في الجملتين مجهولان.

٢/٣إعراب الجملة التعجبية

٢/٣-١إعراب ما أفعله

تقول (ما أحسنَ زيدًا) وهذا مثال على إحدى صيغتي التعجب المشهورتين (ما أفعله وأفعل به). قال سيبويه: "وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَالله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَالله، ودخله التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلم به"(١٠٧). والمعنى: شيء جعل عبدَالله حسنًا. ويفهم من نص سيبويه أنّ الجملة خبرية ولكنها نقلت للتعجب، وأن الذي علق به على قول الخليل هو تفسير لا إعراب، ولكن النحويين عدّوه إعرابًا فعلى هذا القول تعرب (ما) عندهم مبتدأ خبره الجملة الفعلية المؤلفة من فعل فاعله ضمير مستتر يعود إلى (ما) والاسم مفعول به منصوب.

ومن الغريب أن النحويين تلقفوا هذا القول بالقبول واستمروا يرددونه تغليبًا لمذهب البصريين، والملاحظ أن زعم الخليل ينقل الجملة من التعبير الإنشائي وهو (التعجب) إلى التعبير الخبري، بل لعل بعضهم قد جزم بخبرية هذا التركيب أو كاد حين اشترط في جملة صلة الموصول أن تكون خبرية خالية من معنى التعجب(١٠٨)، فلا تقول: جاء زيد الذي ما أحسنه.

وأما الكوفيون فلم يتابع البصريين منهم سوى الكسائي أما جمهرتهم فذهبوا إلى أنّ (ما) استفهامية، وقولهم هذا يجعل الجملة في مكانها من الإنشاء ولا ينقلها إلى الإخبار، وهو قول جيد في نظري، ورآه الرضي قويًّا

---

(١٠٧) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٢.

(١٠٨) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١: ١٥٤.

من حيث المعنى(١٠٩). ولكن الكوفيين أفسدوا على أنفسهم قولهم هذا حين عدوا (أحسن) اسمًا مستدلين بتصغير (ما أميلحه)(١١٠).

والقول عندي إن التعجب وهو إحساس بالدهشة الدافعة إلى السؤال عن العلة والسبب، فأول ما تبادر إليه وقد أعجبك فعل صاحبك أن تسأله كيف فعلت ذلك؟ وترى الشيء يعجبك حسنه فتسأل عن علة الحسن وسببه حين تقول: ما أحسنه؟ فالمعنى: ما الذي جعل هذا الشيء حسنًا؟ فما سؤال عن الفاعل والفعل مفرغ من الفاعل لأنه مجهول مسؤول عنه والاسم مفعول به.

ولست بقولي هذا أزعم أن جملة (ما أحسن زيدًا) جملة استفهامية لا تعجبية بل الذي أقصده أنها في أصلها كانت استفهامية ثم كثر استعمال هذا الاستفهام بين يدي التعجب حتى تنوسي الاستفهام واستقر التعجب وبمعنى آخر أن الجملة خرجت من الاستفهام إلى التعجب.

وليس هذا بغريب فالجملة الخبرية تنتقل بالتنغيم من الإخبار إلى الاستفهام كما قال الكميت:

طَرِبتُ وما شَوقًا إلى البِيضِ أَطرَبُ❖❖❖ولاَ لَعِبًا مني وذُو الشَّيبِ يَلعَبُ

فقوله (وذو الشيب يلعب) صارت بتنغيمها تنغيمًا خاصًّا جملة استفهامية إنكارية، ولست مع النحويين في زعمهم حذف همزة الاستفهام(١١١).

وقد ورد الاستفهام الذي يدل على التعجب في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨] وقوله تعالى ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١- ٢](١١٢).

فليس غريبًا أن تكون صيغة التعجب هذه جملة استفهامية في أصلها خرجت من الاستفهام إلى غرض آخر متصل به وهو التعجب.

وبسبب خلوصها للتعجب وإن كان أصلها الاستفهام ساغ أن تستعمل في تعابير لا تصلح للاستفهام مثل قولك: ما أعظم الله(١١٣)، وما أكرمه.

---

(١٠٩) الرضي، شرح الكافية، ٤: ٢٣٤.

(١١٠) أبوبركات الأنباري، الإنصاف، ١: ١٣٧. صدر الدين الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي،شرحه محمد بهجة البيطار(المجمع العلمي العربي/ دمشق،د.ت.) ص٨٥.

(١١١) انظر مثلا: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن أحمد بن عبدالله بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبداللطيف محمد حمزة(ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت، ٢٠٠٠م) ١: ٧٦.

(١١٢) الرضي، شرح الكافية، ٤: ٢٣٤. الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٤٤٤.

(١١٣) احتج الكوفيون بهذا المثال على نفي فعلية أفعل التعجب، وردوا به زعم الخليل، انظر: أبوالبركات الأنباري، الإنصاف، ١: ١٢٨.

فلا يتصور أن يكون السؤال من أحد: ما الذي جعل الله عظيمًا؟ ولا ما الذي جعله كريمًا؟ ومثل هذا القول يفسد على الخليل وسيبويه والنحويين من بعدهم القول بأن (ما) بمعنى (شيء) إذ لا يصح القول: شيء أعظم الله(١١٤).

٢/٣-٢إعراب أفعل به

هذا مثال على إحدى صيغتي التعجب المشهورتين (ما أفعله وأفعل به). وهو مثال حيّر النحويين تفسيره وإعرابه، والمشكلة الأولى في هذا التركيب أنه أمر للمخاطب بأن يفعل؛ ولكن هذا الفعل غير مراد، والآخرة أن هذا الفعل معبر عن المجرور بحرف الجر لا الفاعل، ومن أجل هذه الحيرة نجد لهم طريقين مشهورين في إعرابه، أما أحدهما ففيه أن أصل التركيب هو: (أحسنَ زيدٌ) بمعنى صار زيد ذا حسن، و(زيد) على هذا فاعل؛ ثم يرون أنّ الفعل حوّل إلى الأمر لتحقيق الإنشائية اللائقة بالتعجب، ولكن فعل الأمر لا يسند إلى (زيد) فزادوا الباء ليتعلق بالفعل فضل تعلق، فالفعل بهذا التصور ماض جاء على صورة الأمر والباء زائدة وما بعدها فاعل وفاقًا لأصله (أحسن زيدٌ). وأما الإعراب الآخر فيرى الفعل أمرًا ابتداءً، ولم يحول عن الماضي، فالفاعل هو ضمير المخاطب المستتر وجوبًا، وأما (بزيد) فمتعلقان بالفعل، بمعنى أن زيدًا حسب هذا الإعراب مفعول به لا فاعل، واختلف في المخاطب فقيل المتحدث إليه والمعنى أيها المخاطب اجعل الحسن بزيد أي اعتقده، وقيل إن المخاطب المقصود هو المصدر الذي صيغ منه الفعل وهو في مثالنا (الحسن) وكأن الخطاب هكذا: يا حُسن، أحسن بزيد، أي لازمه. ولا شك أنّ هذا الكلام كله معبر عن الحيرة في التفسير والإعراب، وليس بمقنع لأحد. فهذا الزمخشري يصفه بالتعسف، ويبين وجه التفسير المناسب، قال: "وهذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذًا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل (زيدًا كريمًا)، أي بأن يصفه (بالكرم)، والباء مزيدة مثلها في (ولا تلقوا بأيديكم)، للتأكيد والاختصاص أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظه"(١١٥). وذكر ابن يعيش أن هذا القول منسوب للزجاج(١١٦).

البناء (أفعلَ) قد يستعمل للدلالة على وجود المفعول مستحقًا للفعل، قال سيبويه: "فأما أحمدته فتقول وجدته مستحقًا للحمد مني، فإنما تريد أنك استبنته محمودًا، كما أن أقطع النخل استحق القطع، وبذلك استبنت

---

(١١٤) ومع ذلك نجد الزجاج يجابه المبرد بهذه المشكلة ثم يقبل منه قوله على غموض ذلك القول، انظر: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون(وزارة الإعلام/الكويت، ١٩٨٤م) ص ١٦٧.

(١١٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ١٤٧. والنص بتصرف يسير أورده دون عزو ابن الحاجب أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي(الجامعة المستنصرية/النجف الأشرف، ١٩٨٠م) ص ٣٧٤.

(١١٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ١٤٨.

أنه استحق الحمد، كما تبين لك النخل وغيره فكذلك استبنته فيه"(١١٧)، وانطلاقًا من هذا المعنى يقال إن فعل الأمر (أحسنْ) المراد به أن يتبين الحسن وأن ينظر كيف استحق المتحدَّث عنه ذلك الحسن، وقد يقال هنا لم جاء الفعل لازمًا غير متعد إلى المفعول فيقال (أحسنْ زيدًا)؟ والجواب أن ذلك يؤدي إلى اللبس ويفوت فرصة التعجب بعد ذلك، وإنما جاء غير متعد إلى المفعول لأن المراد مطلق الحدث وهو في المثال مطلق استبانة الحسن. ولما كان هذا الحسن خاصًّا بزيد ألصقته به فقلت (بزيد)، وهكذا تقول أكرم بمحمد أي تبين الكرم واخصصه بمحمد. ولو تفطنا قليلاً لوجدنا أن بين قولنا (ما أحسن زيدًا) وقولنا (أحسن بزيد) فرقًا إذ نسوق الأولى معبرين عن إعجابنا بزيد وأما الآخرة فنسوقها في معرض مدح زيد حين يذكر اسمه، فأنت تقول لصاحبك: لقيت اليوم زيدًا، فيقول لك: أنعم به وأكرم، وحين أراد كعب المدح قال:

أكرم بها خلةً لو أنها صدقت ❖❖❖ موعودها أو لو ان النصح مقبول

فالتركيب في أصله فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت أيها المخاطب والباء للإلصاق والاسم بعدها مجرور بها وهما متعلقان بفعل الأمر وقد خرج فعل الأمر من الطلب إلى التعجب.

٣/٣:إعراب أسماء الشرط:

يظهر تعميم نمط الجملة الخبرية البسيطة حين تكون أداة الشرط اسمًا؛ وهو أمر متصل بمفهوم (الأداة) حيث نجد أن "المعنى النحوي الذي يجب أن يفهم من (الأداة) ليس دقيقًا، ذلك أن للأداة وظيفة خاصة تنهض بها في الجملة دون النظر إلى الأصل الذي انحدرت منه الأداة سواء أكان اسميًّا أم فعليًّا، فكثير من حروف الجر أو ما يسمى في النحو العربي (ظروفًا) نحو: (أمام) و(خلف) و(فوق) و(تحت)، كثير من هذه الحروف التي هي (أدوات) على أي حال، وهي ذات أصل اسمي، ولكنها وهي في مكانها المعين من الجملة تفارق الاسمية ولا يصح أن ندرجها في جداول الأسماء بل هي لها وظيفتها المحددة دون تصنيف صرفي يماثل تصنيف الأسماء"(١١٨).

وقد أثر النظر إلى أسماء الشرط من حيث التصنيف الصرفي لا النحوي في إعراب عناصر الجملة، "ولعل هذه القضية لم تكن لتشغل بال النحويين لولا اهتمامهم الذي كان يتزايد بالعمل والعامل، وما أدل على ذلك إلا أنَّ سيبويه رغم أنه قسم الأدوات إلى حروف وأسماء لم يحفل بإعراب هذه الأسماء"(١١٩). وقد نشأ إعراب أدوات الشرط عند الفراء في معاني القرآن(١٢٠) وحذا حذوه معربو القرآن كالنحاس(١٢١)، ومكيّ(١٢٢)، وابن الأنباري(١٢٣)، والعُكْبَري(١٢٤).

---

(١١٧) سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٠.

(١١٨) أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب (مطابع الدجوي/القاهرة،١٩٨١م) ص١٦٥.

(١١٩) الشمسان، الجملة الشرطية، ص١٦٦.

(١٢٠) الفراء، معاني القرآن ١: ٣٠٦، ٣: ٧٩.

ونرى تأثير هذا التصنيف في اضطرار الفارسي إلى تقسيم المبتدأ إلى نوعين: نوع عار من معنى الشرط والجزاء ونوع يتضمن معنى الشرط والجزاء(١٢٥) وبيّن الجرجاني بعده أن الأدوات مرفوعة بالابتداء إنْ لم تكن ظرفًا ولا مفعولاً، وأن العامل في الأسماء والظروف هو فعل الشرط، وأنه لا يعمل في الاسم فعل الشرط وفعل جواب الشرط معًا(١٢٦)، وأما الشلوبيني فذهب إلى أن ما كان من أدوات الشرط حرفًا فلا موضع له من الإعراب. أما الأسماء فيعرف موضعها بتحويل الجملة بإدخال (إنْ)، واسم في معناه. ووضعها موضعه من الجملة، فالجملة (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) تتحول إلى (إنْ تَضْرِبْ أحَدًا أَضْرِبْ)، فالاسم مفعول به والاسم إذا تقدم ولم يشتغل عنه الفعل لفظًا فهو منصوب على أنه مفعول مقدم وعلى هذا يكون إعراب (مَنْ)، ويجوز رفعه على الابتداء على ضعف. وإن اشتغل الفعل بضميره فالاختيار الرفع بالابتداء ويجوز النصب بإضمار فعل، ويقاس عليه إعراب (مَنْ تَضْرِبْه أَضْرِبْه). وفي (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه) تتحول إلى (إنْ يَقُمْ أحَدٌ أَقُمْ مَعَه) فالاسم فاعل؛ والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ وعلى هذا تكون (مَنْ) مبتدأ(١٢٧).

على أن الرضي فيما بعد يعود إلى مناقشة القضية فيكرر ما قيل في إعراب (أسماء الشرط(١٢٨) ويذهب في إعراب (مَنْ، ما، أي) إلى أنه ينظر إلى الشرط لا الجزاء لتحديد إعرابها متى تكون مبتدأة ومتى تكون مفعولة(١٢٩).

وكان من لوازم إعراب أسماء الشرط مبتدأة تحديد خبره وهذا جرّ إلى قضية خلافية أُخرى وهي تحديد الخبر، وقد فصل هذه القضية الرضى في شرح الكافية(١٣٠). "ومهما يكن من أمر هذا الخبر، أكان الشرط أم كان

---

(١٢١) النحاس، إعراب القرآن ٤١، ٦٩، ٧٤، ٨٤، ١٦٩، ١٧٠، ٣٤٨، ٨٦٩، ١١٥٤، ١٥٢٨.

(١٢٢) مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس (مجمع اللغة العربية/ دمشق، ١٩٧٤م) ١: ٣٩، ١: ٥١، ١: ٤٣٤، ٢: ١٥٦، ٢: ٣٧٩، ٢: ٣٩٤، ٢: ٤١٥، ٢: ٤٩١.

(١٢٣) أبوالبركات كما الدين عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه(دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/القاهرة، ١٩٦٩م) ١: ٥٦، ١: ٧٦، ١: ٨٨، ١: ٩٩، ١: ١١١، ١: ١٧٨، ١: ١٩٥، ١: ٢١٣، ١: ٢٨٤، ١: ٣٧١، ٢: ١٠٨، ٢: ٢٧٧، ٢: ٥٢٧.

(١٢٤) العكبري، التبيان، ١: ٥٤، ١: ١٠١، ١: ١١٤، ١: ٥٩٠، ٢: ٨٣٦.

(١٢٥) الفارسي، الإيضاح ٥٣.

(١٢٦) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، المقتصد، تحقيق: كاظم بحر مرجان(وزارة الإعلام/بغداد، ١٩٨٢م)٢: ١١١٦.

(١٢٧) أبوعلي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الشلوبيني، التوطئة، تحقيق:يوسف أحمد المطوع(دار التراث العربي/القاهرة، ١٩٨١م) ص١٥٥.

(١٢٨) الرضى، شرح الكافية ٣: ١٦١.

(١٢٩) الرضى، شرح الكافية ٣: ١٦١.

(١٣٠) الرضى، شرح الكافية ١: ٢٣٤.

الجواب، فإن إعراب الجملة الشرطية على هذا النحو سوف يعود بنا إلى اعتبارها جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر، وليست هذه طبيعة الجملة الشرطية إذْ هي جملة فارقت البساطة إلى التركيب"(١٣١).

٤ تعميم النمط في الجملة الشرطية

لما كانت نظرية العامل هي الفكرة العامة التي تفسر الظواهر اللغوية عند النحويين جعلوا ما يمثل أثر العامل نمطًا أساسيًّا ترد إليه أنماط أخرى لا يتبين فيها أثر العامل، نجد هذا في الجملة الشرطية، إذ "لما كان وكد النحاة تتبع العامل كانت الجمل التي يظهر فيها أثره هي الأصل، وكان بحثها من حيث هي أمثلة لأثر العامل، ومن أجل ذلك درست الجملة الشرطية في جوازم الفعل المضارع.

أما الصورة النموذجية المختارة فهي الصورة الآتية:

إنْ + (فعل مضارع مجزوم + فاعل) + (فعل مضارع مجزوم + فاعل)

ومثال هذه الصورة الجملة:

إنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرٌو "(١٣٢).

ولسنا ندفع قولهم بأن هذا النمط أساسي، بل الذي يمكن أن نتوقف فيه جعلهم هذا النمط معيارًا ترد إليه الأنماط الأخرى لتتصف بشكل من الأشكال بأحكام هذا النمط الأساسي، ويتبين لنا أمر هذا التحكم في معيارية التصنيف التي نجدها من حيث البنية الصرفية لفعلي الشرط وجوابه، فهذا الرضي يعمد إلى ترتيب الإمكانات ترتيبًا معياريًّا مبتدئًا من الأجود ثم ما دونه على هذا النحو:

(١) الأجود كونهما مضارعين.

(٢) ثم كونهما ماضيين لفظًا أو معنًى، أو أحدهما لفظًا والآخر معنًى.

(٣) وإنْ تخالفا ماضيًا ومضارعًا فالأولى كون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا.

(٤) وعكسه أضعف الوجوه(١٣٣).

أما من حيث الجزم فالأحكام على النحو الآتي:

(١) إنْ كانا مضارعين فهما مجزومًا(١٣٤).

(٢) أما إذا كان الثاني مرفوعًا فهو على التقديم والتأخير(١٣٥).

---

(١٣١) الشمسان، الجملة الشرطية، ص١٧٣.

(١٣٢) الشمسان، الجملة الشرطية، ص١٤٤.

(١٣٣) الرضى، شرح الكافية ٤: ١٠٦.

(١٣٤) الرضى، شرح الكافية ٤: ١٠٦.

(١٣٥) الرضى، شرح الكافية ٢: ١٠٣.

(٣) إنْ كانا ماضيين فهما مبنيان في محل جزم(١٣٦).

(٤) إن كان الأول مضارعًا والثاني ماضيًا فالأول مجزوم(١٣٧).

(٥) إنْ كان الأول ماضيًا والثاني مضارعًا ففي الثاني وجهان: الرفع والجزم، والثاني أكثر، وعند الكوفيين يجب الرفع لأن الجزم على الجوار، أما الرفع فلوجهين إما التقديم أو الفاء والوجهان للضرورة، فالأولى القول بتغير عمل (إنْ) وضعفها عن العمل في هذه الصورة لحيلولة الماضي بينهما(١٣٨).

وهكذا نرى من نتائج تعميم النمط الأول كيف قيل بتقديم المضارع المرفوع حين يكون غير مجزوم وهو جواب للشرط، فالقول بتقديمه لا يجعله جوابًا مخالفًا لما يقتضيه النمط الأساسي، وغاية ما هناك أن الجواب المجزوم محذوف، وكذلك نرى كيف جعل الماضي في محل جزم أي هو في محل تجزم فيه الأفعال حسب النمط الأساسي، وكان يمكن للنظر الوصفي غير المعمم أن يجعل عمل (إنْ) الشرطية خاصًّا بالأفعال المضارعة من حيث هو عمل لفظيّ، فلا يكون لها عمل في الأفعال الماضية.

٤-١ولاية الاسم أداة الشرط

ومما يتصل بتعميم نمط الجملة الشرطية موقف بعض النحويين من ولاية الأداة لفعل الشرط إذ يوجب سيبويه تلك الولاية. ويتابعه النحاة في القول بوجوب ولاية الفعل له(١٣٩)؛ ولكنهم يختلفون في تفسير ما يخالف هذه القاعدة وذلك حينما يكون الاسم بين الأداة والفعل. ذهبوا في تخريجهم إلى ثلاثة مذاهب.

الأول: قول سيبويه: "واعلم أن قولهم في الشعر: إنْ زَيْدٌ يَأتِكَ يَكُنْ كَذا، إنَّما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زَيْدًا رأيته يكن ذلك، لأنه لا تبدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها"(١٤٠).

إذن هو فاعل لفعل مضمر، وقد اشتهر هذا الرأي وتابعه جمهور النحويين من بعد؛ فكثيرًا ما نصادف هذه الفكرة مصوغة على النحوالتالي: ولابد أن يليها الفعل مظهرًا أو مضمرًا، وذلك في الحديث عن (إنْ) أو (لو)(١٤١).

الثاني: قول الفراء الذي نجد أن المصادر تنسب إليه وإلى الكوفيين(١٤٢)القول بأن الاسم المرفوع بعد الأداة هو فاعل الفعل المظهر، ونجد نصًّا من معاني القرآن قد يفهم منه القول بذلك(١٤٣).

---

(١٣٦) الرضى، شرح الكافية ٤: ١٠٦.

(١٣٧) الرضى، شرح الكافية ٤: ١٠٦.

(١٣٨) الرضى، شرح الكافية ٤: ١٠٨.

(١٣٩) انظر: الشمسان، الجملة الشرطية، ص٣١٧ح١.

(١٤٠) سيبويه، الكتاب ٣: ١١٣ — ١١٤.

(١٤١) انظر مثال ذلك القيسي، مشكل إعراب القرآن ١: ٦٦.

الثالث: قول الأخفش، وهو ما اشتهر من إعرابه الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ(١٤٤) ولكن ما نجده في كتابه (معاني القرآن) يثبت أمرين: الأول، أنه يذكر إعرابين الأول الابتداء والثاني كونه فاعلا لفعل مضمر، الأمر الثاني ترجيحه للإعراب الثاني ووصفه بأنه أقيس الوجهين(١٤٥) ونجد العكبري ينسب القول بالابتداءِ إلى الكوفيين(١٤٦).

والظاهر هو "أن أداة الشرط يليها الفعل في الأغلب، وأن هذا هو الشائع، ولكن هذا لا يمنع وجود تراكيب يلي الأداة فيها الاسم. ولا ينبغي اعتبار هذه التراكيب شاذة أو منحرفة تحتاج إلى إصلاح سواء أكان هذا الإصلاح ذهنيًّا أو عمليًّا، بل تغييرات أوجبتها ملابسات، وأسباب خاصة"(١٤٧).

"ولم يسأل النحويون أنفسهم لِمَ حدث هذا التغيير؟ ونضرب مثالاً على كيفية مواجهتهم للنصوص، ففي قوله تعالى (وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأجره) [التوبة ٦] لم يحاولوا تلمس الفرق بين التركيبين، التركيب المذكور والتركيب: وإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فعند تأمل التركيبين نجد الأول له دلالة واحدة، والثاني يمكن أن يكون له دلالتان الدلالة الأولى هي دلالة التركيب الأول إلى حدٍّ ما، وهي استجارك مشرك، والدلالة الثانية هي: إنْ طلب أحد من الناس أن تجيره من المشركين. ولا نريد أن ننكر ما للسياق من أثر في تحديد المعنى، ولكن نرى أيضًا أن للتقديم هنا فائدة. وقد لا تكون هذه الدلالة هي فقط كل ما هناك، فقد نجد بالتأمل أسبابًا أخرى لعل من ذلك أن تقديم الفاعل يعطيه نوعًا من الأولوية في التصور الذهني، وخاصة أن الموضوع يدور حول العلاقة بالمشركين وليس همه الكلام على الاستجارة"(١٤٨).

"ولما كان الفصل بين الأداة والفعل بالاسم مرفوضًا فإن الأمثلة التي وردت عمد سيبويه ومن معه من البصريين إلى تقدير فعل مضمر وبهذا يعود التركيب كما كان ولو في الذهن وتسلم القاعدة بلي أعناق النص. وقال الكوفيون بأن الاسم المرفوع فاعل للفعل الذي بعده. ولكن القول بهذا يثير كثيرًا من المشاكل عند البصريين، منها الفصل بين الجازم والمجزوم، ومنها أنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على الفعل(١٤٩)؛ لأنه لو تقدم لصعب عليهم

---

(١٤٢) سيبويه، الكتاب ٣: ١١١/ح١، الأنباري، الإنصاف ٢: ٦١٥.

(١٤٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٢٢.

(١٤٤) انظر في نسبة ذلك إليه الإنصاف للأنباري ٢: ٦١٦.

(١٤٥) الأخفش، معاني القرآن ٣٥٤.

(١٤٦) العكبري، التبيان ١: ٣٩٥.

(١٤٧) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٢٦.

(١٤٨) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٢٦-٣٢٧.

(١٤٩) تكلم المبرد على هذه القضية كلاما مفصلا يرد به ضمنا على الكوفيين الذين لا يرون بأسًا في تقدم الفاعل، وخلاصة قوله أنه في الجملة (عبد الله قام) يرتفع عبد الله بالابتداء، أما إعرابه فاعلا فمحال من جهات: إحداها أن (قام) فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا بالعطف. وكيف يرفع عبد الله وضميره، إذا جعلت مكان الضمير اسما ظاهرا نحو: عبد الله قام أخوه، تبين أن الضمير مكان (أخوه)، إذا قلت رأيت

التمييز بين الفاعل والمبتدأ، ذلك أن الجملة المبدوءة باسم هي عندهم جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، أي أن (جاءَ مُحمّدٌ، مُحمّدٌ جاءَ) هما جملتان مختلفان الأولى فعلية، والأخرى اسمية(١٥٠) من أجل ذلك يبدو أن القول الثالث وهو إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ نوع من المصالحة بين القولين المتقدمين. ولسنا بهذا نرجح هذا المذهب الثالث، لأنه ينطوي على عيب كبير وهو الانتهاء إلى أن جملة الشرط يمكن أن تكون اسمية، وهذا مخالف لطبيعة الجملة الشرطية.

أما رأي البصريين فنحن نرده لأنه ليس إلا محاولة لرأب الصدع الذي يجدونه بين النظرية والتطبيق أو بين القاعدة والنص، وهو ظاهر التكلف. فلم يبق إلا الرأي الكوفي، ونحن نراه أدنى إلى الصواب وأسلم. ولا نرى بأسا في تقديم الفاعل على الفعل، وذلك للأسباب الآتية:

(١) إن أداة الشرط لا تدخل على الفعل وإنما تدخل على الجملة الفعلية، فإذا تقدم الفاعل فإن الأداة لا تزال داخلة على جملة فعلية.

(٢) إن تقدم الفاعل لا يقلب الجملة من الفعلية إلى الاسمية لأن الجملة ليست مستأنفة. وأداة الشرط لا تدخل إلا على جمل فعلية.

(٣) يجب أن لا يقتصر التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية على أساس لفظي فقط(١٥١).

(٤) الفاعل هو ما أُسند إليه الفعل تقدم أم تأخر"(١٥٢).

عبد الله قام زال الابتداء وبقي الضمير، وتقول عبد الله هل قام ؟ ومحال أن يعمل ما بعد (هل) بما قبلهاوتقول: ذهب أخواك، وأخواك ذهبا، ولوكان الفعل واحدا في الحالين لكان موحدا. انظر: المبرد، المقتضب ٤: ١٢٨.

(١٥٠) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٥: ١٣.

(١٥١) انظر تفصيل هذه القضية عند مهدي المخزومي، في النحوالعربي،ص ٣٩ وهذا ملخصها: يوافق مهدي المخزومي على تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية. ولكنه لا يوافقهم على الأساس الذي منه ينطلقون وهوكون الاسمية ما صدرت باسم والفعلية ما صدرت بفعل، وناقش ابن هشام في ذلك، ورد كثيرًا من أمثلة الجملة الاسمية عنده، وقال إن المنطلق لفظي بحت، واقترح أساسًا جديدًا للتفريق وهودلالة الجملة، فإذا كانت ذات دلالة متجددة فهي فعلية، وإذا كانت ذات دلالة ثابتة دائمة فهي الاسمية، وينتهي إلى القول بأن الجملة الفعلية ما يكون المسند فعلا تقدم المسند إليه أم تأخر. واستكمالا للموضوع ننصح بقراءة المقال الذي كتبه عبدالقادر المهيري في حوليات الجامعة التونسية، العدد الخامس ١٩٦٨ ص ٧ — ١٦ وعنوانه (مساهمة في تحديد الجملة الاسمية) وفيه يناقش رأي المخزومي وما ينجم من مشاكل من مثل ما يلحق الفعل من لواحق عندما يكون الفاعل المقدم مثنى أوجمعًا وهذه المشكلات التي واجه بها المبرد الكوفيين من قبل. انظر: المقتضب ٤: ١٢٨.

(١٥٢) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٢٧-٣٢٨.

و"قد تثار قضية في هذا الموضع وهي كيف الجمع بين فاعلَين كما في الجملة: (إنِ القَوْمُ خَرَجوا خَرَجَ زَيْدٌ مَعَهُم)(١٥٣)، والمقصود بالفاعلَين (القوم) والضمير في (خرجوا) والإجابة على ذلك بالقول بأن الاسم الظاهر المقدم هو الفاعل أما الضمير فهو دليل الإسناد وعلامة تبين علاقة الفعل بالفاعل، فليس هناك فاعلان وإنما هو فاعل واحد"(١٥٤).

٤-٢تقديم الاسم على فعل جواب الشرط

وكما أثار تقدم الاسم على فعل الشرط من محاولات ردّه إلى النمط الأساسي نجد ذلك في معالجة تقدم الاسم على فعل جواب الشرط. يقول سيبويه: "فإن قلت: إنْ تَأتِنِي زَيْدٌ يَقُلْ ذاك، جاز على قول من قال: زَيْدًا ضَرَبْتهُ، وهذا موضع ابتداء"(١٥٥)، و"قوله (على قول من قال: زيدًا ضَرَبْتُه) فهو المنهج الذي تخرج عليه الجملة وتعاد إلى القاعدة النظرية، فالمتقدم ليس فاعلا للفعل المذكور بعده، وإنما لابد من تقدير فعل مضمر يفسره الظاهر وهذا هو الأمر في النظير المذكور فـ (زيدًا) لا يصلح أن يكون مبتدأ — لأنه منصوب — ولا مفعولا مقدمًا لأن الفعل الذي بعده شغل بضميره، ولا يمكن أن يكون الفعل عاملاً في زيد وضميره في آن. أما قوله: (وهذا موضع ابتداء) يعني أنَّ جملة الجواب يجوز كونها اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر لذلك قال: (ألا ترى أنك لو جئت بالفاء قلت: إنْ تَأتِنِي فَأنا خَيْرٌ لَكَ، كان حَسَنًا). ومعنى هذا أنَّ الاسم المقدم لا يخلو من أنْ يكون فاعلا أو مبتدأً، ولابد من التمييز بينهما حتى لا يختلطا. ولهذا الاسم ثلاث أحوال(١٥٦).

(١) أنْ يكون الفعل بعده مجزوما.

(٢) أنْ يكون الفاء قبله والفعل غير مجزوم.

(٣) أنْ يكون عاريا من الفاء والفعل غير مجزوم.

أما الحالة الأُولى فالاسم لابد أن يكون فاعلا لأنه لا يمكن تعليل جزم الفعل في خبر المبتدأ لوكان مبتدأً. أما الحالة الثانية فلا يجوز اعتباره فاعلا لأن الجملة اسمية مبدؤه بمبتدأ وله خبره وهو الجملة، والفاعل لا يتقدم على فعله. ولوقدر فعل قبل الاسم لما صح وجود الفاء. أما الحالة الثالثة فليس فيها الجزم الذي يقع لكونها للفاعل، ولا فيها الفاء التي تقطع بكونها للمبتدأ، لذلك حصرها سيبويه في الشعر ويخرجها على إرادة الفاء ولذلك اشترط رفع الفعل. إذَنْ: يتصدر الاسم المرفوع عند سيبويه جملة الجواب على أنْ يكون الفعل بعده مجزوما ويكون الفاعل

---

(١٥٣) أثيرت هذه القضية أثناء رد المبرد على الكوفيين القول بتقديم الفاعل على الفعل، انظر المقتضب ٤: ١٢٨.

(١٥٤) الشمسان، الجملة الشرطية، ص٣٢٩. وانظر تفصيل هذه النظرية في مقال عبد القادر المهيري (مساهمة في تحديد الجملة الاسمية) ص ٧ — ١٦.

(١٥٥) سيبويه، الكتاب ٣: ١١٤.

(١٥٦) ثمة حالة رابعة مرفوضة عند النحاة ويمكن فهم ذلك من النص أيضا وهي أن يكون الفعل مجزوما والفاء موجودة وهي حالة فرضية لا سند لها من الواقع.

مرفوعا بفعل مضمر، وذلك في الكلام. أو يكون الفعل مرفوعا والاسم مبتدأ على إرادة الفاء في الشعر. ولم يشر سيبويه إلى تقديم المفعول به على فعل الجواب بشيء، ولعل مرجع ذلك إلى أنه لا يمثل أشكالا كما يمثل الفاعل وهو فضله وليس بعمده؛ ولكن المفعول به وجد اهتماما عند الكوفيين وهو موضع خلاف"(١٥٧). يفهم من كلام الفراء أن الكوفيين لا يجيزون أن يتقدم الاسم جملة الجواب(١٥٨) وأما الكسائي فقد كان يجيز تقدمه المنصوب في جواب الجزاء لا المرفوع(١٥٩) وعلة الخلاف أن الفراء "يرى أنَّ الجزاء لابد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء(١٦٠) ويقول في معرض رده رأي الكسائي: وليس ذلك كما قال، لأن الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلق باسم، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء. فإذا أُضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير"(١٦١).

و"إذن فالفراء لا يقر إلا إمكانين من الإمكانات التي ذكرناها في معرض تفسيرنا لرأي سيبويه فإمكان وجود اسم بعده فعل مجزوم مرفوضه لديه، وعلة ذلك فيما نعتقد أنه لا يقبل تقدير فعل محذوف يفسره الموجود وهذا التقدير هو المخرج الذي أجاز به البصريون التقديم. ويؤيد ما نذهب إليه أن هذا ينسجم مع رأي الفراء في إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلا لفعل الشرط دونما تقدير لفعل محذوف"(١٦٢).

"وأجاز ابن مالك تقديم الاسم على فعل الجواب مرفوعًا أو منصوبًا، فهو يوافق سيبويه على تقديم فاعل فعل الجواب المجزوم ويخالف الفراء الذي يمنع تقديم المفعول به على فعل الجواب المجزوم ومثل ابن مالك للفاعل بقوله: إنْ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ، وللمفعول به إنْ تَنْطَلِقْ خَيْرًا تُصِبْ وأضاف ابن مالك: ولا يمنع جزمه تقديم معموله عليه"(١٦٣).

ولا أرى بأسا في تقديم الفاعل أو المفعول به سواء كان الفعل مجزومًا أو غير مجزوم على أن يحتفظ بوظيفته فلا يعرب مبتدأ بل فاعلا مقدمًا، ويحسن ربط هذا التقديم بالدلالة المختلفة التي يحدثها(١٦٤).

---

(١٥٧) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٣٠-٣٣٢.

(١٥٨) الفراء، معاني القرآن ١: ٤٢٢.

(١٥٩) الفراء، معاني القرآن ١: ٤٢٢.

(١٦٠) الفراء، معاني القرآن ١: ٤٧٥ — ٤٧٦.

(١٦١) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٣٣. وانظر: الفراء، معاني القرآن ١: ٤٢٢ — ٤٢٣.

(١٦٢) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٣٣-٣٣٤.

(١٦٣) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٣٤-٣٣٥. وانظر: ابن مالك،التسهيل، ٢٣٧.

(١٦٤) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٣٥.

٤-٣ توسط أداة الشرط

ومن ألوان تعميم النمط ما يجري من تحليل النحاة للجملة حين تتوسط أداة الشرط. "ذلك أن الجملة الشرطية قد ترد في صور وتراكيب تخالف التركيب العام الذي يقضي بأن يبدأ التركيب بأداة ثم جملتين، إذ قد تتوسط الأداة الجملة الشرطية حيث يسبقها كلام ويتلوها كلام وتتم بذلك جملة مفيدة، وتدور الأفكار المطروحة في هذا الصدد حول أمرين، الأمر الأول وهو الشروط المطلوبة لصحة هذا التركيب، والثاني الخلاف على ما هية الكلام السابق على الأداة أجواب هو أم غير الجواب"(١٦٥).

يقول سيبويه "وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: آتيك إنْ أَتَيْتَنِي، ولا تقول آتِيكَ إنْ تَأتِني، إلا في الشعر، لأنك أخرت إنْ وما عملت فيه ولم تجعل لإنْ جوابا ينجزم بما قبله"(١٦٦).

وقال سيبويه: "وقد تقول: إنْ أَتَيتَنِي آتِيك، أي أتيك إنْ أَتَيْتَنِي. قال زهير:

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَة يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالي وَلاَ حَرِمُ"(١٦٧)

"فالفعل المضارع لم يرفع على أنه جواب، وإنما رفع لأنه ليس جزءًا من الجملة الشرطية، بل هو كلام سابق عليها، ولابد في هذه الحالة من القول بأن الجواب محذوف"(١٦٨)، وأورد ابن السراج مناقشة المبرد ذلك فقال: "وأما قولهم: وإنْ أتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ. تقول على القلب فهو محال وذلك كأنَّ الجواب حقه أنْ يكون بعد (إنْ)، وفعلها الأول، يعني بالشيء موضعه، إذا كان في غير موضعه، نحو: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ لأن حد الكلام أن يكون بعد زيد وهذا قد وقع في موضعه من الجزاء"(١٦٩).

"يخالف المبرد سيبويه في تخريج الشواهد التي تكون فيها الأجوبة مما يخالف القاعدة، فهو لا يرتضى القول بأنَّ الجواب مؤخر والمراد به التقديم، (لأن الجواب في موضعه فلا يجب أنْ يقدر لغيره)(١٧٠) ويرى المبرد (أنْ يكون الكلام – إذا لم يجز في موضع الجواب – مبتدأً على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء)"(١٧١).

---

(١٦٥) الشمسان، الجملة الشرطية، ٣٠٤-٣٠٥.

(١٦٦) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٦.

(١٦٧) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٦.

(١٦٨) الشمسان، الجملة الشرطية، ص٢٤٤.

(١٦٩) أبوبكر محمد بن السري بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي(مط. الأعظمي/ بغداد، ١٩٧٣م) ٢: ٢٠٣.

(١٧٠) المبرد، المقتضب ٢: ٦٩.

(١٧١) الشمسان، الجملة الشرطية، ص٣٠٩. وانظر المبرد، المقتضب، ٢: ٢٠٣.

"وتتسع دائرة الخلاف ، فتكون بين البصريين والكوفيين حول هذا المقدم ، أهو جواب الشرط؟!. وخلاصة الخلاف أنَّ البصريين يعدّون هذا الكلام المتقدم على الأداة سادًّا مسد الجواب وليس الجواب نفسه ؛ فالجواب عندهم لابد أن يلي الأداة وجملة الشرط ، أي يكون في موضعه من الجملة الشرطية. أما الكوفيون فيذهبون إلى أن هذا الكلام الذي يرد قبل الأداة هو الجواب. وأن الأصل في الجواب أن يكون مقدمًا"(١٧٢).

"ثم يبين ابن السراج أن للتركيب الذي تكون الأداة فيه متوسطة استخدامين ، يقول : (وإنما يستعمل هذا على جهتين : إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير ، وإما أن يذكر الجزاء بغير شروط ولا نية فيه ، فيقول ، أجيئك فيعدك بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فيقول : إنْ جِئتَنِي ، ويستغنى عن الجواب بما قدم ، فشبه الاستثناء)"(١٧٣).

وهذه ملاحظة ذكية ؛ لأن "الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين في حال توسط الأداة حول ماهية الكلام السابق عليها ليس خلافًا حول تركيب واحد ، وإنما هو خلاف ناتج عن اختلاف في التركيب موضوع الجدل ، فيبدو أن كل مدرسة تتحدث عن تركيب يختلف عن التركيب الذي تتحدث عنه المدرسة الأُخرى"(١٧٤).

و"التركيب الذي يدور كلام البصريين عليه هو تركيب الجملة الشرطية الجزائية ، مثال ذلك : إنْ يَدْرُسْ زَيْدٌ يَنْجَحْ.

إذا نظرنا إلى هذه الجملة وجدناها مركبة من عبارتين :

- إنْ يَدْرُسْ زَيْدٌ (عبارة شرطية).
- يَنْجَحْ (عبارة جوابية).

ولا تعبر إحداهما عن معنى كامل في حال انفرادها.

أما التركيب الذي يدور كلام الكوفيين عليه فهو الذي سبق أن أشار إليه ابن السراج ؛ ولكنه لم يتنبه إلى أنَّ هذا تركيب جديد وإنما عدّ ما قبل الأداة كلامًا تامًا والأداة وما بعدها مؤلفًا من جملة شرطية حذف جوابها. وليس الأمر كذلك وهو ما سيتبين في الآتي :

سَيَحْضُر زَيْدٌ إنْ يُدْرِكْ الْقِطار

هذه الجملة مركبة من : جملة خبرية بسيطة + عبارة شرطية ، والفرق بين هذا التركيب ، والتركيب السابق هو أنه في التركيب الأول لا يمكن الاستغناء عن جزءٍ من مكونات الجملة ، أما التركيب الثاني فيمكن الاستغناء عن

---

(١٧٢) الشمسان، الجملة الشرطية، ص٣١١.

(١٧٣) الشمسان، الجملة الشرطية، ص٣١٢. وانظر:ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٦.

(١٧٤) الشمسان، الجملة الشرطية، ص٣١٣.

العبارة الشرطية ، وتبقى الجملة الخبرية البسيطة ذات فائدة ، ولكنها تكون قد فقدت المعنى الذي تؤدية العبارة الشرطية ، وفرق آخر بين التركيبين أن الجزء الثاني وهو العبارة الجزائية في التركيب الأول تكون جزءً لتحقق الحدث المشروط في العبارة الأُولى ، أما في التركيب الثاني فليس الجزء الأول جزاءً للعبارة الشرطية ، وإنما يكون الجزءُ الثاني وهو العبارة الشرطية قيدًا على الجزء الأول ، ولا حاجة لهذه العبارة الشرطية إلى عبارة جزائية ، لأن الكلام قد تم بها ، وليس للجزاء مكان في الجملة من حيث المعنى. وننتهي من هذا إلى أن ثمة نمطين هما :

النمط الأول : الجملة الشرطية الجزائية :

أداة شرط + جملة فعلية بسيطة + جملة فعلية بسيطة

النمط الثاني : الجملة الخبرية المشروطة :

جملة خبرية + أداة شرط + جملة فعلية بسيطة

ولكن النمط الأول قد يلتبس بالنمط الثاني في بعض الأحوال وذلك حينما يقتضي سياق ما تقديم العبارة الجوابية على العبارة الشرطية ، وبهذا يصبح مشابها من حيث ترتيب أجزائه للنمط الثاني"(١٧٥).

خاتمة

إرادة الاتساق والسعي إلى توفير الجهد مسعى إنساني ، وليس تعميم النمط في النحو العربي سوى مثال لذلك ، ولكن هذا التعميم ربما اضطر النحويين إلى ألوان من التعسف التي كان من شأنها أن عقدت النحو العربي. ولّما كان التعميم شاملا لكثير من الظواهر اللغوية التي قعّدها النحويون اهتم هذا البحث بأمثلة رئيسية بارزة ، فبدأ بتعميمهم العلامة الإعرابية وكان للبحث بمعالجته الصوتية رأي في مقولات النحويين دفعت الحاجة إلى تقدير العلامة أو افتراضها ؛ إذ هي علامة منفكة عن الوظيفة الإعرابية شكلا وتحققًا ، فقد تكون ظاهرة ملفوظة وقد تكون محذوفة وقد تكون متغيرة وقد لا تكون متحققة. وثنى البحث بظاهرة التنوين الذي تشعبت على النحويين فيه المسائل وتعددت أنواع التنوين وحاول البحث بالتأمل والتحليل ردّ تلك الأنواع إلى تنوين التنكير وهذا أدنى إلى تعميم النمط.

وإذا انتقلنا إلى الجملة وجدنا النحويين يعممون أحكام الجملة الخبرية البسيطة فتراهم يحملون عليها الجملة الاستفهامية ، والتعجبية ، والشرطية ، ورأى البحث أن تحلل تلك الجمل تحليلاً مختلفاً يناسب مكوناتها ، وربما نال أنماط الجملة الواحدة كالشرطية تعميم نمط واحد فاضطرهم هذا إلى جملة من القواعد التفصيلة المتعلقة بظاهرة التصرف الإعرابي أو الرتبة أو الحذف ، وهي قواعد توقف فيها الباحث وبين وجهة النظر الخاصة فيها.

---

(١٧٥) الشمسان، الجملة الشرطية،ص ٣١٣-٣١٥.

وبالجملة فإن تعميم النمط منهج صحيح إن أحسن تلمس مظاهره دون تعسف أو خطأ في التعميم بل يكون القول به من منطلق الوصف المباشر المستعين بالتحليل الصوتي المفسر لجملة ما يعرض للغة الإنسان من تغير وتبدل بعيدًا عن الخيال أو الافتراضات البعيدة عن فكر مستعمل اللغة.

المصادر والمراجع

الأخفش؛ أبوالحسن سعيد بن مسعدة:

معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة(ط١، مكتبة الخانجي/القاهرة، ١٩٩٠م)

الأعلم الشنتمري؛ أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى:

النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان (ط١، معهد المخطوطات العربية/الكويت، ١٩٨٧م)

الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد:

- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار(مطبعة الترقي/دمشق، ١٩٥٧)
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد(ط٤، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٦١م)
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه(دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/القاهرة، ١٩٦٩م)

بكر؛ محمد صلاح الدين:

نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة (جامعة الكويت/١٩٨٤م) الحولية، ٥الرسالة٢٠،

جبر؛ محمد عبدالله:

الضمائر في اللغة العربية(دار المعارف/القاهرة، ١٩٨٠م)

الجرجاني؛ عبدالقاهر بن عبدالرحمن:

المقتصد، تحقيق: كاظم بحر مرجان(وزارة الإعلام/بغداد، ١٩٨٢م)

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان:

سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي (ط١، دار القلم/ دمشق، ١٩٨٥م)

ابن الحاجب؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر:

- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي (مكتبة العاني/بغداد،)

- شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي(الجامعة المستنصرية/النجف الأشرف، ١٩٨٠م)

أبو حيان محمد بن يوسف:

تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٩٣م)

حسان؛ تمام:

- البيان في روائع القرآن، (عالم الكتب/القاهرة، ١٩٩٣م)
- اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٧٣م)

حسن؛ عباس

النحو الوافي(دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٧٥م)

بن خالويه؛ أبوعبدالله الحسين بن احمد:

إعراب ثلاثين سورة (دار مكتبة الهلال/ بيروت، ١٩٨٥م)

الراجحي؛ عبده

التطبيق النحوي(دار المعرفة الجامعية/ الاسكندرية، ٢٠٠٠م)

الرضي؛رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي:

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر(ط٢، جامعة قاريونس/بنغازي، ١٩٩٦م)
- شرح الكافية في النحو (دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ت.)

أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج:

ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/القاهرة، ١٩٧١م)

الزجاجي؛أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق:

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك (ط٢، دار النفائس/ بيروت، ١٩٧٣م)
- مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون(وزارة الإعلام/الكويت، ١٩٨٤م)

السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط(ط١، دار القلم/دمشق، ١٩٨٧م)

سيبويه؛ أبو بشر عمر بن قنبر:

الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام هارون(الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة)

السهيلي؛ أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله:

- أمالي السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا (مطبعة السعادة/ القاهرة ، ١٩٧٠م)
- نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض (ط١ ، المكتبة العلمية/ بيروت ، ١٩٩٢م)

ابن السراج؛ أبوبكر محمد بن السري بن سهل:

الأصول في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي(مط. الأعظمي / بغداد ، ١٩٧٣م)

السيوطي؛ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر:

همع الهوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين(ط١ ، دار الكتب العلمية/ بيروت ، ١٩٩٨م)

الشاطبي؛ أبوإسحاق إبراهيم بن موسى:

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي (جامعة أم القرى /مكة المكرمة ، ٢٠٠٧م)

ابن الشجري؛ هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي:

أمالي ابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي (ط١ ، مكتبة الخانجي /القاهرة ، ١٩٩٢م)

الشلوبيني؛ أبوعلي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله:

التوطئة ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع(دار التراث العربي /القاهرة ، ١٩٨١م)

الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم:

الجملة الشرطية عند النحاة العرب (مطابع الدجوي /القاهرة ، ١٩٨١م)

الصبان؛ محمد بن علي:

حاشية الصبان على شرح الأشموني (عيسى البابي الحلبي / القاهرة ، د.ت.)

صبيحي؛ إبراهيم بن حمزة حسن:

حكم المضاف إلى ياء المتكلم من حيث البناء والإعراب أو التوسط بينهما ، مجلة جامعة طيبة : العلوم التربوية ، ع٣ ، ٢٠٠٦م.

الصعيدي؛ عبد المتعال:

النحو الجديد(دار الفكر العربي / القاهرة ، ١٩٤٧م)

الصفار؛ أبوالفضل قاسم بن علي بن محمد البطليوسي:

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: معيض مساعد العوفي (ط١، دار المآثر/ المدينة المنورة، ١٩٩٨م)

ضيف؛ شوقي:

تجديد النحو(دار المعارف بمصر/القاهرة، ٢٠٠٣)

الطحان؛ طراسم:

حقيقة الإعلال والإعراب(ط١، adi verlag /ألمانيا، ١٩٩٠م)

عبده؛داود:

دراسات في علم أصوات العربية (الصباح/ الكويت، د.ت.)

العسكري؛ أبوهلال:

الفروق اللغوية (دار الكتب اللبنانية/بيروت، ١٩٨١م)

ابن عقيل؛ بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن:

- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (مكتبة دار التراث/ القاهرة، ١٩٨٠م)
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات(جامعة الملك عبدالعزيز/جدة، ١٩٨٠م)

العكبري؛ أبوالبقاء عبدالله بن الحسين الضرير:

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد البجاوي(ط١، عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٧٦م)

علوش؛جميل:

الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي(المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت، ١٩٩٧م)

عبداللطيف؛محمد حماسة:

العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث(دار غريب/ القاهرة، ١٩٦٤م)

الفارسي؛أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار:

- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي (ط١، ١٩٩٠م)
- المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار(ط١، دار عمار/عمان، ٢٠٠٤م)

الفاكهي؛ عبدالله بن أحمد:

شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (البابي الحلبي وأولاده/القاهرة، ١٣٤٢هـ)

الفراء؛أبوزكريا يحيى بن زياد:

معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين(الدار المصرية للتأليف والترجمة/القاهرة، ١٩٧٢م)

الفضلي؛ عبدالهادي:

دراسات في الإعراب(دار تهامة للنشر/جدة، ١٩٨٤م)

القيسي؛ مكي بن أبي طالب:

مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس (مجمع اللغة العربية/ دمشق، ١٩٧٤م)

الكنغراوي؛ صدر الدين:

الموفي في النحو الكوفي، شرحه محمد بهجة البيطار(المجمع العلمي العربي/ دمشق، د.ت.)

ابن أبي اللطف العشائر؛ محمد بن محمد:

الموضح المبين لأقسام التنوين، تحقيق: محمد عامر أحمد حسن (د.ن./المنيا، ١٩٨٨م)

ابن مالك؛ جمال الدين أبوعبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني:

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي/ القاهرة، ١٩٦٧م)
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي(جامعة أم القرى/مكة المكرمة، ١٩٨٢م)

المبرد؛أبوالعباس محمد بن يزيد:

المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة، ١٩٩٤م)

المخزومي؛ مهدي:

النحو العربي: نقد وتوجيه(المكتبة العصرية/ بيروت، ١٩٦٤م)

المرادي؛ ابن أم قاسم بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي:

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان(ط١، دار الفكر العربي/ القاهرة، ٢٠٠١م)
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل(المكتبة العربية/ حلب، ١٩٧٣م)

مصطفى؛ إبراهيم:

إحياء النحو(ط٢، دار الكتاب الإسلامي/القاهرة، ١٩٩٢م)

ابن مضاء القرطبي؛ أحمد بن عبد الرحمن:

الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف(دار الاعتصام/القاهرة ، ١٩٧٩م)

المهيري؛ عبدالقادر:

مساهمة في تحديد الجملة الاسمية (حوليات الجامعة التونسية العدد الخامس ، ١٩٦٨م)

ابن الناظم؛ أبوعبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك:

شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد(عالم الكتب/بيروت)

النحاس؛ أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل:

إعراب القرآن ، تحقيق : زهير غازي زاهد(عالم الكتب/بيروت ، ١٩٨٥م)

نورالدين؛ عصام:

الإعراب والبناء(دار الفكر اللبناني/ بيروت ، ١٩٩٣م)

ابن هشام؛ أبو محمد عبدالله جمال الدين بن أحمد بن عبدالله:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : عبداللطيف محمد حمزة(ط١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت ، ٢٠٠٠م)

ابن يعيش؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي:

شرح المفصل للزمخشري(ط١ ، دار الطباعة المنيرية/ القاهرة ، د.ت.)